المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الواحد والثلاثون شهر(12) 2020

المهاجرات المغربيات ومسألة الاندماج

إعداد : فاطنة إكتم

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

مجال البحث: التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء- المغرب

البريد الإلكتروني : fatna.iktem@gmail.com

الملخص

هاجرت النساء المغربيات في سبعينيات القرن العشرين التحاقا بأزواجهن المهاجرين في إطار التجمع العائلي، ومع التحولات الطارئة على المستوى العالمي وعلى مستوى البنية السوسيو- اقتصادية والتحولات التي عرفتها البلاد المغربية، أصبحت النساء تهاجرن لوحدهن بهدف العمل أو الدراسة وغيرها من الأسباب، إلى جانب الالتحاق بالزوج.

تميزت كل مرحلة من مراحل هجرة النساء المغربيات بخصوصيات معينة، خاضت خلالها المهاجرة المغربية مجموعة من التحديات، وواجهت عدة صعوبات وعراقيل، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاندماج داخل بلد الاستقبال.

الكلمات المفتاحية : النساء، المهاجرات، الاندماج

Abstract

In the 1970's, Moroccan women immigrated for the mere reason of joining their spouses in order to unite their families.
However, because of the socio-economic changes that Morocco and the whole world witnessed, the motives behind immigration changed too. Moroccan women started to immigrate in order to pursue their studies, to work and for other different reasons.
Each phase of immigration was characterized by specific characteristics and presented many challenges, obstacles, difficulties and even problems for Moroccan immigrant women to face, especially when it comes to immersing into the host country's culture.

Key words : Women, Immigrant women, Integration

مقدمة :

عرفت الهجرة النسائية تطورا في أبعادها الكمية والنوعية عالميا ووطنيا، بعد أن كانت محصورة في إطار التجمع العائلي الذي أقرته مجموعة من البلدان الأوروبية مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، حيث كان العديد من النساء المغربيات وأطفالهن يهاجرون لأسباب اجتماعية وثقافية. وستشهد الهجرة النسائية بعد ذلك تصاعدا ملحوظا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة نحو دول الهجرة الجديدة كإيطاليا وإسبانيا، مع بروز دوافع جديدة ارتبطت بالتحولات الراهنة للمجتمعات عالميا، على المستوى السوسيو اقتصادي/ثقافي. هكذا مالت الهجرة نحو التأنيث، فأصبحت النساء تهاجر بشكل مستقل، ولم تعد هجرتهن تعتمد فقط على الالتحاق بالزوج.

لم يكن نشاط المهاجرات أو عملهن على جدول الأعمال في بداية الهجرة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كما هو الأمر بالنسبة للذكور الذين هاجروا لأسباب اقتصادية، خلال تلك المرحلة، بينما ظلت النساء المغاربيات مهمشات في عملية الإنتاج. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أصبحت المرأة تهاجر -إلى جانب التحاقها بالزوج- لوحدها من أجل العمل أو الدراسة أو غيرها من الأسباب. وفي كل مرحلة من مراحل هجرة النساء، سواء تعلق الأمر بهجرتهن إلى بلدان الهجرة القديمة كفرنسا وبلجيكا وهولندا، عندما التحقن بأزواجهن في أواسط سبعينيات القرن العشرين، أو إلى دول الهجرة الجديدة كإسبانيا وإيطاليا التي بدأت النساء تهاجر إليها بشكل فردي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من نفس القرن، واجهت النساء عالما جديدا ونمطا جديدا من العيش، تعاملن معه وفق قدراتهن الثقافية والاجتماعية والنفسية، وخضن خلال هجرتهن عدة معارك من أجل الاندماج داخل البلد المضيف.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند أشكال وظروف هجرة النساء المغربيات، باستحضار المراحل الكبرى لهذه الهجرة انطلاقا من سبعينيات القرن العشرين في إطار التجمع العائلي، مرورا بالهجرة الفردية خلال الثمانينيات من نفس القرن، إلى الهجرة النسائية الموسمية والهجرة السرية نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، وتلامس الهموم والتحديات التي خاضتها النساء خلال هجرتهن من أجل الاندماج. فإلى أي حد استطاعت المهاجرة المغربية أن تندمج داخل مجتمع الاستقبال؟ وما هي مظاهر هذا الاندماج؟ وما هي أهم التحديات التي واجهتها المهاجرات ببلدان المهجر؟

أهداف وأهمية الدراسة

ظل موضوع هجرة النساء ولمدة طويلة، على هامش الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي، غير متلفظ به داخل مواضيع الهجرة، وفي النقاشات والإجراءات السياسية، وفي الأبحاث النسوية حيث كان من الصعب بالنسبة للحركة النسوية خلال السبعينيات في مختلف الدول الأوروبية، الربط بين النساء والهجرة، واهتمت معظم الأدبيات في هذا المجال بهجرة العمال الذكور، وأهملت جزءا مهما تأثر بهاته الحركة مباشرة، كالنساء والأطفال... وستتم الإشارة للموضوع لأول مرة في سنة 1975 في فرنسا، من طرف ميرجانا موركفازيتش. وقد توج هذا الاهتمام بنشر دراسة في سنة 1984 تحت عنوان : " الطيور المهاجرة من النساء أيضا " أو : " Birds of passage are also women "، مما أثار نقاشا لاحقا حول موضوع هجرة النساء. تقول ميرجانا في إحدى دراساتها : " نساء في الهجرة : إبراز مرئية الظاهرة وتفكيك الصور النمطية" : " نجد أنفسنا باستمرار مضطرين لتقديم تبريرات حول هذا الموضوع، بسبب حداثته وبسبب الحاجة إلى سد النقائص التي تشوبه أو إظهارها إلى العلن. وكذلك بسبب التواجد المكثف للنساء في حركات الهجرة "(ميرجانا موروكفازيتش، نساء في الهجرة : "إبراز مرئية الظاهرة وتفكيك الصور النمطية"). وهي دواعي منطقية يشاطرها الباحث للخوض في موضوع النساء والهجرة.

لقد أشارت ميرجانا من خلال أبحاثها إلى مسألة إهمال المصادر، تَمثل النساء داخل موضوع الهجرة، وهو ما يكرس عدم رؤية النساء المهاجرات داخل هذا الحراك وإبقائهن في حيز العائلة ضمن ما يسمى ب "الإنتاجية المخفية". وستشكل الأسئلة النسوية لاحقا، المحرك الأساسي لإظهار النساء المهاجرات إلى العلن وجعلهن قابلات للدراسة في الأبحاث والنقاشات السياسية، ففي فرنسا على سبيل المثال، تطلّب انتظار نهاية التسعينات لكي يشرع في إدراج موضوع المهاجرات ضمن نقاشات وأبحاث النسويين، خصوصا بعد إنشاء أول شبكة للنساء والهجرة من قبل كـلود زيـدمـان (Claude Zaidman) وآخرين. أما على المستوى المحلي فقد تم تناول موضوع الهجرة، كموضوع حديث، بشكل عام. وإلى حدود تسعينيات القرن الماضي القرن الماضي، لم تفرد أدنى ورقات للهجرة النسائية المغربية، علما بأن التجمع العائلي ترتب عنه وجود نساء مهاجرات خارج الوطن، إلا أن معظم المقاربات التي وقف عندها الباحثون لاحقا- وخصت موضوع هجرة النساء على رغم قلتها- قد ركزت في مجملها على مقاربات قانونية وسوسيولوجية، وظل البعد التاريخي يشكل البعد المهمل في قضية الهجرة النسائية. لذا حاولت هذه الدراسة الوقوف عند هجرة النساء والتركيز هنا على مسألة الاندماج والصعوبات التي واجهتها المهاجرات من مختلف الأجيال، منذ سبعينيات القرن الماضي.

تصميم ومنهجية البحث

إن الحديث عن هجرة النساء وتخصيصها عن جل العناصر الفاعلة في حدث الهجرة، لا يعني بالضرورة تاريخا خاصا بالمرأة ومنفصلا عن تاريخ الرجل أو المجتمع ككل. بل المقصود هو تسليط الضوء على تاريخ النساء وأدوارهن وإنجازاتهن، وإظهار دورهن الفاعل في التاريخ. إن الهدف من الكتابة في تاريخ المرأة، هو إضافة الحلقات المفقودة في السرديات التاريخية التي أغفلت إسهامات النساء، استعادة للفهم الشامل لكل عناصر التاريخ الإنساني وبدون نقصان. فتصبح أهمية البحث في تاريخ النساء، لا في اعتباره شكلا آخرا من أشكال الانحياز المعاكس، بل في المنهجية المتعلقة بهذا النوع من التأريخ الهادف إلى إعادة بناء دور المرأة كفاعلة مؤثرة وصانعة للتاريخ، عبر استنطاق الفجوات الصامتة، والغوص في تقييم المعايير التقليدية الثابتة الخاصة بالتأريخ نفسه، الذي لم يأخذ بعين الاعتبار التشكيل الثقافي والاجتماعي لأدوار الجنسين، كما فرض قيودا اجتماعية وثقافية عملت على تحجيم دور النساء في دائرة الخاص (المنزل، والعائلة، والأطفال، والخدم...)، وقصرهن على هذا المجال مع ترويج أفكار الخضوع النفسي، في المقابل ارتبط الرجل بالفضاء العام وبالحركية في المجتمع الخارجي، وبالسيطرة والقوة.

لقد ظل موضوع هجرة النساء من المواضيع المهمشة في الدراسات التاريخية محليا على غرار مجالات اجتماعية أخرى (الطفل، المرضى، الرقيق، المجذومين، الجنس...) وحتى إن تصدت بعض الدراسات لبعض مواضيع المجالات الاجتماعية، متأثرة بالإشعاع العالمي لمدرسة الحوليات، تبقى جهود الباحثين جد محتشمة. وقد تطلب البحث في تاريخ المهمشين ومنه تاريخ النساء، عدة آليات منهجية تطلبت عدة ارتحالات :

-على مستوى الأشخاص وعلى مستوى المكان، حيث الارتحال من الكتابة عن رموز السلطة إلى الكتابة عن المستضعفين، ومن المركز إلى الهامش.

-على مستوى الجنس، الارتحال من سيادة قيم البطولة التي يجسدها المجتمع الذكوري إلى العالم الأنثوي.

-على مستوى الزمن نرتحل من الزمن التقليدي إلى الزمن الاجتماعي.

-على المستوى الثقافي من عالم النخبة العالمة إلى الخوض في تاريخ عالم أناس لا يعرفون القراءة والكتابة، ومن مجال الثقافة المكتوبة إلى الثقافة الشفاهية بكل تمثلاتها.

كما تمت الاستفادة من مجموعة من المناهج الأساسية التي تخص الدراسات الهامشية كالمنهج الانثربولوجي الذي يشكل مادة دسمة للوقوف على عادات وطبائع المجتمعات، إضافة إلى مناهج أخرى تسجل حضورها بشكل مكثف ضمن هذا النوع من الدراسات، كالمنهج السيميائي الذي يعمد إلى استقراء الأبعاد الدلالية والرمزية للخطابات التي تفصح عنها

تعبيرات هاته الفئات من المهاجرات، والمنهج البنيوي الكلي، الذي يشمل معالجة تاريخ كافة الناس وضمنهم المهمشين. وقد فرضت دراسة هجرة النساء وفق مقاربة تاريخية، انفتاحا على حقول معرفية أخرى كالسوسيولوجيا، وبعض الدراسات الفقهية.

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على الهجرة النسائية ومسألة الاندماج، وتتناول محاور الدراسة النقط التالية :

1-مفهوم الاندماج

2-بروز إشكالية الاندماج

3-المهاجرات الرائدات ومسألة الاندماج

4-الأجيال الجديدة من المهاجرات وقضية الاندماج

5-المهاجرات أمام التحديات القانونية المتضاربة

6-المهاجرات في سوق العمل بين الهشاشة ومحاولة الاندماج

7- نماذج نسائية أثبت وجودها في بلاد المهجر

1-مفهوم الاندماج

تخوض في مفهوم الاندماج العديد من الحقول المعرفية، ومنذ منتصف السبعينيات أصبح مصطلحا سائدا في النقاش العام في الدول الغربية حول الرهانات المتعلقة بالتعدادات المهاجرة. صار مفهوم الاندماج ملتبسا، وشحن بعدة أفكار وحمولات فكرية وسياسية وأيديولوجية. فكل تيار أو حزب في الغرب يعمد إلى تأويل اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية وفق مرجعية خاصة به.

جاء في لسان العرب، أدمج في الشيء إدماجا واندمج اندماجا : إذا دخل فيه[1]. وترد كلمة (Intégration) بمعنى دمج، توحيد، تكامل عضوي[2]. وفي اللاتينية تعني كلمة اندماج "كلية وكاملة"، واندماج شيء، جسم، مجتمع... يعني أصبح واحدا أو جزءا لا يتجزأ، فالمفهوم لا ينطبق على الجزء بل على الكل[3]. كما يجب إزالة أي التباس بين مفاهيم الدمج والاندماج والاستلاب، فهاته المفاهيم الثلاث ليست متعادلة، وتقوم على فلسفات مختلفة جدا، كما تعود إلى مرجعيات متنوعة في علم

[1]. ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، المجلد الثاني، ج 16-17، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ. ص. 1420.
[2]. إدريس سهيل، **المنهل**، قاموس فرنسي-عربي، بيروت، دار الأدب، 2007، ص. 665.
[3]. خيما مارتين مونيوث، **الإسلام والمسلمون في إسبانيا**، ترجمة كنزة الغالي، الدار البيضاء، منشورات الزمن، 2008، ص. 24.

الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد... ويتم تعريف الاستلاب على أنه القبول الكامل من قبل المهاجرين لمعايير المجتمع المستقبل وتشرب ثقافته والانقياد لقيمه. بينما يعرف الدمج (Insertion) بوضع شيء بين أشياء أخرى أو إيجاد مكان في مجموع، والإدماج هدف أدنى يعني استقبال الأفراد الذين يعزمون العودة مرة أخرى إلى ديارهم، ومن هنا يتم التركيز على الحفاظ على الهوية وعلى علاقات المهاجر مع ثقافته الأصلية. ويعبر الاندماج عن الطاقة والمقدرة على المواجهة والتبادل في حالة مساواة وتشارك (مبادئ وقيم وقوانين ونماذج وتعامل) بين كلا الطرفين، أي المهاجر ومجتمع الاستقبال. فالإندماج إذن هو ذلك المنحى التدريجي الذي يمكن الوافدين الجدد من أن يصبحوا فاعلين نشطين في الحياة الاقتصادية والمواطناتية والثقافية والزوجية لبلدان الاستقبال[4].

استطاع مفهوم الإندماج توليد مفهوم آخر وهو مفهوم التمييز، والذي ظهر في القاموس العادي للعمل العام في فرنسا في أواخر التسعينيات، ويفهم "التمييز" على كونه "معاملة سيئة بسبب الأصل الحقيقي أو المفترض" للأشخاص، وتعتبر بذلك مكافحة التمييز بمثابة أحد المحاور المهمة لسياسة الاندماج، وأضحى المفهوم موضع نقاش في الأوساط الفكرية والسياسية والجمعية، وتم اقتراح مكافحة التمييز في السياسات العامة، كما أصبحت الكلمة التي يلتف حولها عدد كبير من الباحثين، في مقابل شعارات " المواطنة" و"الإندماج"[5]

يساعد الوقوف عند مفهوم الاندماج ومقاربته، انطلاقا من مفاهيم أخرى كمفهوم الاستلاب أو الذوبان على تتبع المسار التاريخي لهجرة المرأة المغربية، المنظور لها كفاعلة إيجابية في مسألة الاندماج وناقلة القيم الثقافية بامتياز. فهل استطاعت المرأة المغربية أن تندمج في المجتمع الغربي ؟ وما هي مظاهر هذا الإندماج ؟ وهل استطاعت الحفاظ على القيم الخاصة بموطنها الأصل؟ أم انقادت بشكل تام لقيم المجتمع المسيطر؟ أم أنها تعيش نوعا من الإزدواجية بين ثقافتين، تؤثر بشكل أو بآخر على الرغبة في الإندماج؟

2-بروز إشكالية الاندماج

تميزت المرحلة الأولى من هجرة النساء، والتي ارتبطت بالتجمع العائلي وتأسيس الأسر في منتصف السبعينيات، بتحول الهجرة من مؤقتة إلى استقرار دائم في أوروبا، وغير وصول الزوجات والأطفال ثم ظهور الجيل الثاني من طبيعة الجاليات المغربية في أوروبا الغربية. إذ لم يعد الأمر يتعلق بعمال مهاجرين معزولين كثيري التنقل، يقطنون أساسا في

---

[4]. خيما مارتين مونيوث، **م.ن.** ص. 25. انظر أيضا : مشروع يورميد2 (EUROMED) 2011–2008، دراسة تم إعدادها بمساعدة الإتحاد الأوروبي وبدعم من الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوربية ضمن برامج للتعاون في مجالات العدل والهجرة والأمنيين أوروبا ومنطقة جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط، **الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي**، جامعة سايكس، مركز الدراسات السياسية الدولية...، ص. 202.

- الاندماج بالنسبة لدوركايم، هو شكل من أشكال " التماسك الاجتماعي" الذي يعد بمثابة رابط يتيح الاندماج في مجتمع حديث يتميز "بالتضامن العضوي" الذي يشد أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض. هذا التضامن ممكن من خلال دمج الأفراد في المجتمع عبر مؤسساته المختلفة (الأسرة، المدرسة، العمل، المجتمع السياسي...) كمجالات للاندماج. وتعتبر المدن الكبرى، وأحزمة البؤس، والمهاجرون، والأقليات العرقية والدينية، وأماكن العمل... مثالا لمشاكل الاندماج. انظر :

Ait Ben Lmadani Fatima, *" Les femmes Marocaines et les vieillessement en terre d'immigration " , Confluences-Méditerranée*, 2001/4 N^{0}39, L'Harmattan , 2001, p. 82.

[5]. يوروميد للهجرة 2، **م.س**. ص. 203.

غرف الضيوف أو الإيجار، حيث أصبح المهاجرون يشكلون جاليات ضخمة بنسائها وأبنائها تقطن أساسا في مساكن متواضعة.

كان المغاربة يستقرون في الأحياء القديمة التي غادرها أصحابها الأصليون، أو في وحدات سكنية على هوامش المدن الكبرى عرفت باسم كيتو (Ghetto) : أي ذلك المكان المنزوي عن المدينة والمنفصل عنها بحزام الفقر والتهميش. وتستعمل الكلمة للدلالة على مجموعة الأحياء الجديدة التي تحاصر المدينة والتي يعزل فيها المهاجر عن كل القوميات، حيث الفقر والبطالة والعنف. ويشير المصطلح بكل تجلياته إلى واقع الهجرة خلال المرحلة الأولى من استقرار الأسر، حيث كان المهاجرون لا يتمتعون بأي امتيازات تمنحهم إياها حكومات دول الاستقبال، فيلجؤون غالبا إلى تأسيس جمعياتهم الخاصة وأماكن متواضعة للعبادة، ويعملون على تطوير نسيج من المشاريع المبنية على الِانتماء " الإثني"[6].

كان للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها فرنسا وسائر مجتمعات الاستقبال مع منتصف السبعينيات نتائج وخيمة انعكست بالسلب على اقتصاد البلد، وساهمت في تهميش قطاع هام من المهاجرين، فأصبحت الأحياء المنعزلة التي يقطنونها مسرحا للأعمال العنصرية[7]، وللصراع بين قوات الأمن (التي أصبحت في بعض الأحيان الممثل الوحيد للدولة بهاته المناطق) ومجموعات من الشباب المهاجرين من الجيل الثاني، التي تكن شعورا متعاظما بالكراهية للمجتمع الفرنسي بأكمله، وتحمله مسؤولية بؤسه، وبؤس الجيل الأول الذي استنزفت دولة الِاستقبال قوته لبناء ذاتها، وأهدرت طاقات الأبناء

---

[6]. باولو دو ماص، فسيفساء الهجرة المغربية (1959-2010)، ضمن **المغرب وأوروبا ستة قرون في نظرة الآخر**، تعريب محمد بيضا، الرباط 2010، ص. 218. انظر أيضا : بلقاسم الجطاري، الهجرة المغاربية : وضعيتها الثقافية، علاقتها بالهوية ورهاناتها المستقبلية، **دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية**، العدد السابع، أكتوبر 2004، صص. 56-57.

[7]. يعرف المشرع الفرنسي العنصرية على أنها بمثابة تجليات "للتمييز والكراهية والعنف" تجاه شخص أو مجموعة أشخاص بسبب أصولهم أو انتمائهم إلى عرق أو أمة أو جنس أو ديانة معينة، وممارسة التمييز العنصري تنطلق أساسا من التشبث بمجموعة من الاختلافات، سواء الحقيقية أو المتوهمة التي يستعملها العنصري من أجل تبرير امتيازه أو عدوانيته. وللعنصرية في فرنسا كما في باقي البلدان الأوروبية الأخرى جذورها الفكرية والتاريخية التي تضرب في عمق المخيلة الأوروبية، وفي صلب هذه المخيلة يوجد الإلحاح على رؤية الآخر : الأسود، اليهودي، العربي...وتقييمه وترتيبه، ومرجعية هذه النظرة إلى الآخر تنطلق من فكرة : العالم الغربي سيد الكون والذي يحتكر التاريخانية.، وذلك الآخر حيث الحضارات المحكوم عليها بالسكون أو إعادة الماضي. وهكذا تشكلت ثقافة توسعية مسيطرة تقوم على مركزية عرقية. وقد أصبح المهاجر بين الحربين العالميتين شيئا فشيئا، هو ذاك الآخر الذي يحمل معه الأمراض والأوساخ.
إن العنصرية الموجهة ضد المهاجرين ليست ظاهرة حديثة في فرنسا أو خاصة بالعرب المسلمين، فخلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، كان عدد من الفرنسيين يتحدثون عن "الأجانب غير القابلين للاستيعاب من بولونيين وإيطاليين ويهود... وفي كتاب لرايمون ميلي (Raymond Millet) صدر في 1938، يميز هذا الأخير بين الأجانب غير المرغوب فيهم من لاتينيين وسلافيين وبين أفضل المهاجرين من بلجكيين وسويسريين... إلا أن خصوصية الجالية المغاربية والمستمدة من العامل الثقافي (الإسلام) والعامل التاريخي (حروب الإستقلال) جعلت منها الجالية الأكثر تعرضا للعنصرية. ولذلك فقد ارتبطت الاعتداءات الأولى على الجزائريين، وما لذلك من علاقة بتطورات حرب التحرير الجزائرية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الدموية التي قُمعت بها التظاهرة الجزائرية في باريس في 17 أكتوبر 1961. أصبحت العنصرية ضد المغاربيين تمتد في كل الأماكن الاجتماعية، حتى وإن كانت أعمال العنف العنصرية ضد الممتلكات والأشخاص قد ظلت مستقرة في نفس المعدل في سنة 1982 حيث تم تسجيل 53 حالة مقابل 64 في 1988 و 46 في 1987، أما الإهانات المكتوبة أو الشفوية فقد استمر مؤشرها في تصاعد كبير(77 في 1987 و 135 في 1988 تم 237 في 1989). وقد أشار تقرير "اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان " حول مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب برئاسة بول بوشي(Paul Boucher)في فبراير 1990، أن 80 % من الأعمال العنصرية التي تم إحصاؤها في 1989 قد استهدفت مغاربيين. وفي نفس السياق تشير الباحثة (Mireille Elmalan)، إلى أنه من بين 20 أجنبيا تم اغتيالهم خلال سنوات 1986 و 1989 بدافع العنصرية، كان هناك شخصا واحدا رومانيا، و الباقي كلهم من أصل مغاربي. انظر :
علي سكاح، **المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الإندماج**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، إشراف : امحمد الداسر، 1993-1994، ص ص. 115-116-119.
محمد مصلح، تفاعلات الهجرة من الناحية الاجتماعية، ضمن سلسلة الندوات **هجرة المغاربة إلى الخارج**، لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2000، ص. 129-130.

عندما حرمتهم من العيش الكريم في أبسط تجلياته على المستوى التعليمي، فلم يجد هؤلاء الأبناء المجتمع مفتوحا أمامهم كما يرغبون، كما أن بلد المهجر لم يهيئ سابقا لاستقبال الأسر القادمة للاستقرار.

ساعدت ظاهرة انتظام المهاجرين في تجمعات هامشية مستقلة، يديرونها بأنفسهم على تحقيق بعض متطلبات الهوية الثقافية لهؤلاء المهاجرين. إذ تشبث الجيل الأول بروابطه الإسلامية ورفض الانصهار في المجتمع الغربي، لعدم قدرته على استيعاب القيم الثقافية والاجتماعية الأجنبية، وجهل ثقافته الأصلية للأسس العلمانية التي تقوم عليها فلسفة الغرب. كما سعى هذا الجيل إلى بلورة مطالب تكمن في صيانة حرية العقيدة وضمان ممارسة الشعائر الدينية في بلدان الإقامة، عبر فتح مساجد للصلاة داخليا، في المعامل والوحدات الإنتاجية التي تشغلهم، مع مراعاة عدم انتشارها خارج جموع المهاجرين[8]. وتجدر الإشارة إلى أن النساء اللواتي هاجرن من أجل لَمّ شمل الأسر، كما هو الشأن بالنسبة لبلدان الهجرة القديمة، لم يستطعن خلال تلك الفترة فرض أنفسهن كأطراف سياسية واجتماعية فاعلة داخل المجتمع الأوروبي، وظلت المهاجرة تعمل في الهامش ارتباطا بوضعيتها القانونية كتابعة لمشروع هجرة الزوج، مع غياب تام لحقوقها الفردية. هاته الوضعية عادة ما تكون محفوفة بالمخاطر في حالة الانفصال أو وفاة الزوج، إذ يمكن أن تعرضها للطرد، مع فرص ضئيلة يمكن من خلالها الحصول على بعض الحقوق عبر عملية قانونية، قد تستغرق من سنة إلى أربع سنوات.

لقد تأسست سياسة الهجرة لدول الاستقبال في البداية على أساس نمطي يعتبر النساء أفرادا غير مستقلين، بل " ملاحق" لأزواجهن أو آبائهن، مما زاد في عزلتهن الاقتصادية والاجتماعية. فما هي أهم الخصائص والسمات التي ميزت النساء المهاجرات الرائدات اللاتي هاجرن في إطار لم الشمل؟.

3-المهاجرات الرائدات ومسألة الاندماج

كانت معظم الأسر المهاجرة خلال السبعينيات ذات مستوى اجتماعي بسيط، وجل نساء الجيل الأول، غير مؤهلات للعمل خارج البيت، ومعظمهن كن أميات[9]. حافظت المهاجرات في بلد الاستقبال على نفس أدوارهن ببلد الانطلاق كربات بيوت، حيث كن يتعهدن أبناءَهُنّ بالرعاية والتربية متشبثات بوظيفة الإنجاب التي خولت لهن بعض المداخيل الإضافية إلى جانب منح البطالة، وقد تجاوز معدل الإنجاب لديهن خمسة أطفال، وبذلك حافظن على سمات العائلات الممتدة. كما عاشت

[8]. لحبيب أنفاذ، بعض مظاهر من حقوق الإنسان في بلاد المهجر، ضمن الهجرة المغاربية والعولمة : المهاجر في سياق التنمية، **دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية**، ع7، أكتوبر 2004، ص. 35.

[9]. كان الأميون يشكلون حوالي 50 % من المهاجرين قبل سنوات 1960، كما كان لإغلاق الحدود أثر انتقائي منذ 1974، مما ساهم في تغيير هاته النسبة وأصبحت لا تمثل سوى 20% أثناء النصف الثاني في عقد السبعينيات، وقلت النسبة فيما بعد إلى 10%من المهاجرين.
- وعلى سبيل المقارنة فقد بلغت نسبة الأمية لدى النساء الحضريات 88% خلال سنة 1960، و 57% في سنة 1982. أما بالنسبة للمرأة القروية فقد بلغت نسبتها ما بين 99% و 95% خلال نفس الفترة على التوالي. وفيما يخص نسبة الأمية عند أرباب الأسر من النساء فقد بلغت 91.9% في سنة 1991، و58.5%، عند الرجال في نفس السنة. انظر :
-محمد مغاري، البعد الديمغرافي للهجرات، ترجمة أنور مغيت، **الهجرة المتوسطية**، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين والهجرة وحركة الأشخاص، تمويل المفوضية الأروبية، برنامج ميدا (MEDA)، تقرير 2005، ص. 185.
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، **مقاربة لواقع المرأة بالمغرب**، تطوان، المكتب التقني الكونفدرالي للتعاون، ص. 45.

نساء الجيل الأول من المهاجرات حالة خضوع تام للضغط العائلي، منفصلات عن المجتمع الغربي، متشبثات بهويتهن الدينية. بالمقابل عملت المهاجرات الرائدات على خلق ظروف اجتماعية كالتي كن يعشنها في بيئتهن القديمة، بنسج روابط مع الجيران من نفس القبيلة أو العائلة، شمل هذا المحيط الجارات والسيدات اللاتي يتحدثن نفس اللغة أو اللهجة، وينتهي الأمر بإقامة شبكة للترابط. وتتطور العلاقات بين النساء المهاجرات بطريقة تدريجية، من نواة الأسرة المركزية إلى تكوين مجموعة من الأصدقاء من جنسيات مختلفة، تجمع بينهن الغربة والحنين إلى الوطن.

سعى رب الأسرة خلال هاته المرحلة إلى تحسين دخله الشهري باعتماد الساعات الإضافية، في نفس العمل أو خارج أوقات الشغل، وظلت الوظائف التي يشغلها دوما هامشية وفي بعض الأحيان غير مرتبة، كالعمل في المقاهي والمعامل والضيعات الفلاحية... أما مشاركة النساء في سوق الشغل خلال السبعينيات فقد اتسمت بالضعف، بسبب تهميشهن على المستوى الاجتماعي، وضعف أو انعدام المستوى التعليمي لدى أغلبهن، إضافة إلى الجهل بلغة بلد الاستقبال، كما اضطرت بعض المهاجرات إلى أن يشتغلن في أعمال ثانوية وغير مرئية لا تحتاج إلى تأهيل مهني عال من أجل دعم دخل الزوج[10].

تعاملت نساء الجيل الأول من المهاجرات مع مرجعيات مختلفة عن مرجعيات بلدهن، وظلت لديهن مجموعة من الحيثيات هامشية كمسألة الملبس ولغة الآخر وثقافته. وفي الوقت الذي استنفذ فيه الذكور جل أوقاتهم في العمل، خاضت النساء في ظل الأمية والروابط التقليدية معركة صامتة من أجل العيش في مكان الإقامة، حيث كان أكبر أملهن هو النهوض

بواقع حال أبنائهن، والكثير من شباب الجيل الثاني والثالث من المهاجرين يدينون بالفضل لأمهاتهم[11].

عانت المهاجرات الرائدات في عموم هجرتهن من الإضطهاد والإستغلال وعدم الإستقرار، وشكلن مجموعة مهمشة ومقصية في البلد المضيف. هذا الإقصاء يرجع كذلك للمسار الذي فرضته عليهن الهجرة، فمهاجرات الجيل الأول هاجرن ليس لأجل تحقيق رغبات خاصة بهن، ولكن من أجل الأزواج والأبناء. إلا أن النموذج التقليدي للهجرة المرتكز على صورة المرأة المسلمة السلبية المهاجرة إلى أوروبا والمحاصرة في ضواحي المدينة، سيتحطم شيئا فشيئا مع ظهور الجيلين الثاني

---

[10]. فاطمة مسدالي، واقع المرأة القروية بدول المهجر، **مجلة البادية المغربية**، ع3، 2009،ص. 88- 89. انظر أيضا : لبنى البكاري **الوضعية الإجتماعية للمرأة المسلمة في بلاد المهجر**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة، وحدة الشريعة والقانون، إشراف : حسن الزاهر، جامعة القرويين، 2003-2004، ص. 79.

[11]. تشكلت في السبعينيات من القرن الماضي، أولى جمعيات النساء الأجانب من أصل متوسطي وخاصة من المغرب، كانت هاته الجمعيات تضم بشكل أساسي طالبات ومفكرات شابات ومنفيات سياسيات وناشطات يساريات. وقد تأثرت هاته الحركة بالمناخ الوطني والدولي، وانتشرت في أوروبا وخاصة في فرنسا في إطار معارض (يدعم حركات التحرر الوطني والاحتجاجات الطلابية) ومساند للنضالات السياسية والاجتماعية في بلدانهن الأصلية، ينصب اهتمام هاته الحركات على النضال السياسي والنساء المهاجرات. وفي ظل هذا المناخ نشأت جمعيات العمال المهاجرين، حيث انضم هؤلاء إلى التنظيمات النقابية. بقي النضال من أجل الإستقلال حاضرا في الأذهان كمصدر إلهام للنساء في نضالهن من أجل المشاركة الكاملة في الحياة العامة، والتصدي للقوى السياسية التي تنادي بعودة الناشطات إلى بيوتهن وإعطائهن دورا ثانويا بعد التحرير. وظهرت هاته الجمعيات كطرف رافض للمجتمع الذكوري، كما أن اهتمامها بوضع النساء المهاجرات لم يكن غائبا عن برامجها، وإن لم تعطه الأولوية. من أمثال هاته الحركات التي كانت تقودها نساء المغرب العربي : جمعية النساء المغربيات (1972-1978)، و مجموعات النساء المغربيات (1979-1982) المتكونة من طالبات وأعضاء الإتحاد الوطني لطلبة المغرب... قامت بالنضال المزدوج من أجل حقوق المهاجرات بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، غير أن عددا قليلا من النساء المهاجرات، في إطار لم الشمل، من كن يقمن بدور هام في تنظيمات الهجرة، لأن صورة العامل المهاجر كانت تمثل غالبا الذكر، بينما تشكل النساء فقط زوجات العمال المهاجرين. وإن كانت النساء حاضرات في هاته التنظيمات بنسبة 40% من السكان الأجانب وفقا لإحصاء الرسمي في سنة 1975، فأغلبهن من الإسبانيات والإيطاليات، أما مهاجرات المغرب العربي فقد جئن في المرتبة الثالثة. انظر: يوروميد للهجرة 2، **م.س.** صص. 268-269-270-271-272.

والثالث من المهاجرات، اللائي بدأن شق الطريق بكل ثقة وحرية، وبخطى ثابتة مقارنة مع الجيل الأول، فاللغة أصبحت تربطهن وتقربهن من أهل البلد أكثر فأكثر، حتى وإن ظل المجتمع الغربي يتقبلهن بحذر، ويدمجهن على خجل في هياكله، وسيجعل توسع شريحة المهاجرات الجدد (اقتصاديات، طالبات، عاملات...)، مع تباين مستوياتهن الثقافية وفئاتهن العمرية، من نهاية القرن الماضي مرحلة أكثر أهمية فيما يخص تفاعل المهاجرة مع المجتمع الجديد، حتى وإن بدا الوسط الذي قبل الآباء العاملين بشكل مؤقت غير مستعد لاستقبال الأبناء بشكل نهائي. وهكذا دخلت هاته الأجيال في تساؤلات حول الهوية والاندماج... ورفضت كل أشكال العنصرية والعداء والإقصاء.

4-الأجيال الجديدة من المهاجرات وقضية الاندماج

تشبت الجيل الأول بروابط الهوية الإسلامية، ورفض الِانصهار في المجتمعات الأوروبية، كما لم يكن قادرا على استيعاب القيم الثقافية والِاجتماعية الغربية مما يبرر صعوبات اندماجه. بينما اختارت أجيال الهجرة التي ولدت بأرض المهجر اتباع سبل الاندماج في مجتمع الاستقبال، لقدرتها على التواصل الحضاري والثقافي واستيعابها للقيم السياسية الغربية، ولِاطلاعها أيضا على الآليات القانونية والسياسية لحقوق الإنسان التي توفرها الدساتير الأوروبية وتقرها المواثيق الدولية. وارتباطا بالأرض التي ولدوا فيها، اختار أبناء وبنات الجيل الثاني والثالث جنسية دول الميلاد، حيث مكنهم هذا المركز القانوني الجديد من اكتساب حقوق المواطنة ونوعا من الاندماج في الحياة العامة. ورغم ذلك فقد واجهت المهاجرات مجموعة من التحديات، تتمثل في التعدد الثقافي والتداخل بين القيم وتصارعها، حيث الِاضطراب بين قيم الأسرة المسلمة وقيم المجتمع المضيف، مما يولد صراعات داخل الأسر. يبرز هذا التناقض بين الفاعلين في التنشئة الاجتماعية، فالمعايير التي تمررها المؤسسات التعليمية تختلف عن تلك التي تسود داخل الأسرة ولا يحكمها نفس الإطار المرجعي، مما يفسح المجال لتمظهر عدة مشاكل على مستوى القيم والنماذج الثقافية[12]. وقد اندرجت الصراعات بين الآباء من الجيل الأول والأبناء تحت هذا الإطار من العلاقات، فالآباء متأثرون بطريقة التفكير الناقلة لسلوكيات مستلهمة من الدين والتقاليد، والبنات المتشبعات بثقافة البلاد المستقبلة، يطمحن في نفس الآن إلى مزيد من التحرر من قبضة الأسر.

ظهر من خلال استبيان آراء فتيات مغربيات في فرنسا، أن علاقتهن بآبائهن تشوبها التوترات والصراعات، كما توجد صعوبة اتصال وتواصل بين الطرفين، فصورة الأم التي تعيش معها البنت في البيت لا تشبه صورة الأم الغربية، كما أنها تفتقد إلى القدرات الثقافية التي تساعد الفتاة على حل مشاكلها كمراهقة، وأب تطغى عليه ملامح الهيمنة، تزداد قسوة الآباء تجاه بناتهم مع بلوغ سن حرجة، أمام الخطر الذي يهدد شرف العائلة بسبب العلاقة الجنسية خارج إطار الزواج، خاصة مع غير المسلم. وقد يظهر الآباء تشددا حول خروج الفتيات للأنشطة الخارجية وحول علاقات بناتهم مع أصدقائهن والانصياع لما هو ممنوع من مصادقة الذكور[13]. إن الممارس لمثل هاته السلطة الأبوية، ينتمي في غالب الأحيان للجيل الأول من

[12]. لبنى البكاري، **م.س**. ص. 74.
[13]. يوروميد للهجرة 2، **م.س.** ص ص. 292-293.

الآباء، بينما ساندت الأم سلطة الأب دون اعتراض في الغالب، لأنها تمثل الصورة النمطية للمرأة الخاضعة لسلطة الذكور. وأحيانا يتأثر الابن بسلطة الأب، فيصبح للإخوة أيضا سلطة على شقيقاتهم.

تعيش الأسرة المهاجرة حالة من التناقض بين تشريع تحرري ونموذج أسري تقليدي، يميل إلى أن يحيا من جديد عبر الهجرة. ويكفي أن نتذكر أن التعداد المغربي المهاجر في هولندا والذي ينحدر بأغلبية ساحقة من منطقة الريف في شمال المغرب (التي تعرف بكونها منطقة محافظة)، يترجم في صورة حماية مفرطة للمرأة وإبقائها في المنزل بعيدا عن أنظار الرجال، ومنع الفتيات من ارتياد المدارس، وترد مجموعة من النماذج مفسرة لهذا النوع من الرقابة الذكورية، عبر دراسات متعددة.

تشير فاطمة مسدالي في إحدى دراساتها، إلى حالة "نادية" المهاجرة إلى هولندا، والتي تعبر من خلال تصريحاتها عن هذا الواقع، حيث تقول : "زوجي لا يريد أن أعمل خارج البيت، ولا يمكن أن أخرج دون إذنه، منعني من ربط علاقات مع نساء أخريات سواء كن مغربيات أو هولنديات، وعرقل رغبتي في تعلم اللغة الهولندية خوفا من الأفكار التحررية، ...أنا بالنسبة له هنا في هولندا من أجل خدمته وخدمة الأولاد". وتضيف "نادية": " منعني زوجي من متابعة برامج التلفزيون الأجنبي، ومنحني الحق فقط في متابعة البرامج المغربية من خلال قناة المغربية".

وقد تأثر الِابن أيضا بطباع الأب، تقول "نادية" : " ابني رغم اِندماجه واِنفتاحه على المجتمع الهولندي منع إخوته من ربط صداقات عميقة مع زميلاتهن المغربيات والهولنديات خوفا من التأثر بسلوكهن التحرري... وهو يتتبع دائما الأماكن التي يذهبن إليها (المدرسة، الجامعة...)"[14].

إن النمطين المتناقضين اللذين تعيشهما المهاجرات يدفعان أحيانا ببعض الفتيات إلى التمرد على تقاليد العائلة، فتنسلخن كليا عن الثقافة العربية الإسلامية، ومنهن من يتخلى عن كفالة الأسرة حين بلوغ سن الرشد، وتختار الفتاة الحياة الفردية على غرار النمط الأوروبي. لكن ذلك لا ينفي وجود حالات متعددة من الأسر تعبر عن استعدادها التام للاندماج بمجرد ما تستوفى شروطه، وتصبح العملية ميسرة أكثر. وترد في بعض الدراسات عدة نماذج استطاعت فرض ذاتها داخل مجتمعات

الِاستقبال، حيث كان للمدرسة، والحصول على الجنسية، والزواج المختلط... دور كبير في هاته العملية[15]. وفي الواقع كلما زاد اندماج المهاجرات في مجتمع الاستقبال، كلما أصبح للهوية الدينية طابع فردي وخاص.

اختلفت علاقة المهاجرات حسب الأجيال بالممارسات الدينية، فقد كان للجيل الأول من النساء المهاجرات علاقة خاصة بالإسلام. وبما أن أغلبهن كن أميات، فقد مِلْن أكثر لممارسة " إسلام شعبي" إن صح التعبير، وقد كونت النساء المهاجرات

[14].Fatima Mesdali, " La vécu de la femme immigrante marocaine en Hollande, *Quarante ans d'émigration marocaine en Hollande*, Bilan et perspectives, Actes du colloque, organisé par L'institut Universitaire de la recherche scientifique et l'institut Néerlandais du Maroc-NIMAR, Rabat, 14-15 mai 2009 , 1ére édition, Kawtarprint, 2010, pp. 123-124.

[15]. يوروميد للهجرة 2، **م.س.** ص. 200-201.

في السبعينيات والثمانينيات مجموعات للعبادة وللصلاة جماعة، وأضحت المجموعة مفتوحة أمام النساء المسلمات (جزائريات ومغربيات وتونسيات...)، وتوجت هاته التجمعات الروحانية بممارسات اجتماعية مرتبطة بالعلاج والتبادلات الاقتصادية.

كانت الممارسات الدينية لنساء الجيل الأول في إطار محدود (أسري أو في الجوار)، أي في علاقة داخلية مع الدين. أما بالنسبة للجيل الثاني والثالث من المهاجرات المتعلمات، اللاتي عشن في ظل ثقافة المساواة والديمقراطية، فتجد معظم الفتيات هن مسلمات بالوراثة أو الِانتساب، لا يستطعن ممارسة الدين بطريقة عميقة، بسبب جهلهن بالقرآن وباللغة العربية، وإن كن يحترمن العديد من الشعائر الدينية كالصوم في رمضان والاحتفال بالأعياد الإسلامية... ومن الفتيات من يرفضن ارتداء الحجاب كسلوك ديني، يحاول أن يفرضه بعض الآباء على البنات، ومنهن أيضا من رفضن التحرر على النمط الأوروبي، ورأين في ارتداء الحجاب ِاستعادة لهويتهن كمسلمات.

إن الحجاب الذي ارتدته الأمهات والجدات لم يكن ليسبب أي مضايقات، وكان يشير إلى أن المهاجرات من الجيل الأول يواصلن العيش حسب عادات بلدهن الأصل. أما الحجاب الذي أصبحت ترتديه الفتيات المولودات ببلدان الِاستقبال وغيرهن من الجيل الجديد من المهاجرات، فقد أصبح يطرح مجموعة من الإشكاليات[16].

تبدو فرنسا الأكثر تشددا تجاه الرموز الدينية في المؤسسات المدرسية العلمانية، وقد اِنفجرت قضية ودوت أصداؤها في فرنسا في أوائل 1989م بسبب موضوع الحجاب في إحدى المدارس في شمال باريس، حيث اتخذ مدير المؤسسة قرارا بعدم قبول ثلاث فتيات مسلمات في فصل الدراسة بسبب ارتدائهن للحجاب، وقد اعتمد في قراره على منشور وزاري صدر سنة 1937 يوصي " بالحفاظ على التعليم العام بمنأى عن الدعاية الدينية وعن الدعوة إلى نشر الأديان"، هؤلاء الفتيات من أصل مغربي وتونسي، تتراوح أعمارهن ما بين 14 و15 سنة، كما أنهن يحملن الجنسية الفرنسية.

أصبحت هاته القضية، قضية رأي عام أدت إلى انقسام شديد داخل المجتمع الفرنسي، بين تيار يهتف بعلمانية الدولة، وآخر يؤمن بحرية العقيدة والحرية الفردية... وقد انتهت بانتصار المدافعين عن العلمانية وخلع الفتيات لحجابهن. رأى البعض في ذلك انتصارا للقيم الفرنسية الأصيلة، وخدمة للمرأة المسلمة كي تتخلص من عبوديتها، ومنعا لِانتشار الدعوة الإسلامية في المدارس وفي الحياة العامة[17].

---

[16]. يوروميد للهجرة 2، **م.س.** ص ص. 298-299-300-301.

[17]. شريف الشوباشي، **هل فرنسا عنصرية ؟ إشكالية الهجرة العربية والإسلامية في أوربا**، الأهرام التجارية، القاهرة، 1992، صص. 163-164.
- إن أبرز الاتهامات التي يلقيها الفرنسيون والأروبيون بصفة عامة، في كل حديث عن الإسلام، هو وضع المرأة في ضوء تعاليم الدين، حيث يرون أن المرأة في الإسلام تمثل كائنا مضطهدا، يعتبر مواطنا من الدرجة الثانية. كما أن 76% من الفرنسيين، حسب تقرير نشرته صحيفة لوموند المسائية بتاريخ 30 نونبر 1989، يؤمنون بأن خضوع المرأة وخنوعها هو سمة من سمات المسلمين، وبما أن المجتمع الفرنسي ناضل طويلا من أجل المساواة بين الرجل والمرأة، خلال نصف القرن الماضي، فقد أصبحت لديه فكرة إخضاع المرأة محط جدل ونقاش تثير ثائرة كل الفرنسيين، ويعتبر ذلك بمثابة عودة إلى الوراء، وإن من أبرز خصائص المجتمع الفرنسي والمجتمعات الغربية عامة، هي رفضهم التام أي إعادة نظر في المكاسب الاجتماعية والإنسانية التي تعد انعكاسا لتطور البلاد. انظر : شريف الشوباشي، **ن.م.**، ص ص. 147-160.

ازداد الجدل حول الحجاب والنقاب بالخصوص في فرنسا وبلجيكا، وطرحت قضية منع النقاب، جنبا إلى جنب مع الرموز الدينية الأخرى في 2004 في فرنسا، مسألة إمكانية التعايش بين مجموعة من المفاهيم المتناقضة، فالمشكلة ليست في تنازع القوانين بقدر ما تعبر عن تنازع وتضاد الثقافات، إذ أن مثل هاته الصعوبات لا تعترض المهاجرات الأوروبيات اللاتي تحكمهن داخل بلدان المهجر ثقافة موحدة في الغالب. وقد أظهر التحقيق الذي أجرته ميشال تريبلات سنة 1995، أن الفتيات المهاجرات لا يندمجن بصورة بارزة مضاهية للذكور، وأن البنات الجزائريات يندمجن في المجتمع الفرنسي على وجه أحسن مقارنة مع غيرهن من المغاربيات، بالنظر إلى المقاييس المعتمدة في ذلك (المدرسة، المسكن، الشغل، الزواج المختلط، لغة الخطاب...)، ويأتي ذلك بعد البرتغاليات والإسبانيات، وبمسافة كبيرة قبل التركيات الأكثر خضوعا للحياة الجماعية، ولسلطة الزوج[18].

وتواجه المسلمات اليوم في ألمانيا الأفكار النمطية الاستشراقية الشائعة التي تنتشر في وسائل الإعلام وفي القوانين، فالإعلام يعمل على إعادة إنتاج الصور النمطية "للمرأة المسلمة"، المرأة التقليدية "المقهورة"، والمرأة المسلمة "الخطرة" التي تشكل "كل من أصوليتها الدينية (متمثلة في حجابها) وخصوبتها الزائدة تهديدا كبيرا"[19]. وغيرها من الأفكار المسبقة التي ترى بأن المسلمات غير جديرات بالحقوق والحريات، التي ناضلت من أجلها النساء ذوات البشرة البيضاء، وأن ثقافتهن الأصلية تحث على "العنف"، وتمنح للزوج حق تأديب وتعنيف زوجته، كما أن النساء هن من يخترن القهر والإيذاء طواعية، لأنهن اعتدن التأديب والإيذاء البدني واستسلمن له. ومن ناحية القوانين فهناك كثير من الأحكام القضائية والتشريعات المثيرة للجدل، ساهمت في توفير الإطار القانوني للتضييق على الحريات الدينية والشخصية مثل (حكم غطاء الرأس). وكان لهذه القوانين تأثير كبير على المسلمات في مجالات العمل المتعددة، أضحت تشكل أمثلة صارخة للتمييز على أساس الجندر والعرق والدين.[20] وقد خلقت قضية مريم بوجيتو مؤخرا بفرنسا، جدلا كبيرا بعد رفض نواب برلمانيين فرنسيين حضورها كطالبة محجبة اجتماعا في البرلمان الفرنسي، بدعوى أن ذلك يتنافى مع قيم الجمهورية العلمانية وحقوق المرأة، وأن الحجاب رمز يدل على الخضوع والخنوع للتقاليد وللسلطة الذكورية، كما عبرت عن ذلك البرلمانية الفرنسية والناشطة النسوية آن كريستين لانغ (Anne-Christine Lang).

كان من الطبيعي أن يتمخض عن التواجد النسوي المكثف بدول المهجر، ظهور مشاكل قانونية نتيجة تنازع القوانين المنظمة للعلاقات الأسرية وانعكاساتها على استقرار الأسرة المغربية. كما شكلت وضعية الهشاشة التي توجد عليها العاملات المغربيات، إحدى المؤشرات التي تعبر عن مدى اندماج المهاجرة في بلدان الإستقبال.

---

[18]. جمعية الدراسات الدولية، **منزلة المرأة في المغرب العربي والمتوسط**، تونس، 2002، ص ص. 34-35

[19]. كاثرين كلاوزينج، تمكين النساء المسلمات في ألمانيا، ضمن **كتاب النسوية والمنظور الإسلامي : آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح**، تحرير أميمة أبو بكر، ترجمة راندا أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة، 2013، ص. 87.

[20]. على سبيل المثال "أصدرت ثماني مقاطعات فيدرالية منذ عام 2003 ما يسمى بقوانين الحياد، التي تحظر على المعلمات في المدارس الحكومية ارتداء غطاء الرأس. وقد توسع هذا القانون في بعض المقاطعات، ليشمل العاملات في دور الرعاية، والعاملات المدنيات في الشرطة والمحاكم والسجون، مع استثناء الرموز المرتبطة بالمسيحية واليهودية من ذلك الحظر". كما تقل فرص الطالبات اللاتي يدرسن في أي فرع من فروع الدراسة في الحصول على فترة تدريب أثناء مسارهن الدراسي، بسب غطاء الرأس. انظر :
كاثرين كلاوزينج، تمكين النساء المسلمات في ألمانيا، ضمن كتاب النسوية والمنظور الإسلامي...، **م.س**، ص. 88.

5-المهاجرات أمام التحديات القانونية المتضاربة

واجهت المهاجرات المغربيات المقيمات بأوروبا عدة مشاكل قانونية، مردها بالأساس إلى تنازع القوانين الأوروبية مع مقتضيات قانون الأحوال الشخصية المغربي، هذا التنازع ناجم عن اختلاف في المرجعيات، فالتشريعات المدنية الأوروبية تشترط المساواة بين الرجال والنساء، في حين نجد قانون الأحوال الشخصية، (قبل التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة لاحقا في 2004)، يسمح بعدة امتيازات للذكور، كالسماح بتعدد الزوجات، الطلاق الذي يقره الزوج بشكل انفرادي...

إن المرجع الأساس لقانون دول الِاستقبال، يعود إلى المعاهدات الدولية والِاتفاقيات التي أبرمت بين مجموعة من الدول، وأصبحت بمثابة قانون عام، وقد اهتمت هاته المعاهدات بالفرد عامة، وبالمرأة خاصة، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، الذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين[21] .

إن المرجع الأساس لقانون الأحوال الشخصية، هو الشريعة الإسلامية، مما يعني أن هناك وجود تناقض حاصل بين المرجعيتين. فتعدد الزوجات مثلا الذي يقبله الشرع ترفضه القوانين الغربية، ويتعرض من يبقي على ذمته أكثر من زوجة واحدة إلى عقوبات رادعة، منها السجن[22]. أما فيما يخص مسألة الإرث، فأغلب الأوروبيين يرون في قضية الميراث مبررا لدنو وضع المرأة في الإسلام، وإن بُرر مغزى هذا التشريع في الدين الإسلامي، الذي يأخذ بعين الاعتبار الأعباء المضاعفة التي تقع على عاتق الرجل، فالقانون الغربي له وجهة نظر مختلفة، ويرى بأن المرأة والرجل أصبحا يتقاسمان أعباء مشتركة مما تمنحهما حقوقا متساوية. كما تُطرح أيضا مشاكل عديدة تخص حضانة الأطفال، والزواج المختلط الذي يتم إبرامه في شكله المدني، وهو ما يعتبر فاسدا في نظر القانون المغربي، ولا يمكن أن تترتب عليه آثار عقد الزواج الشرعي، لأنه يتم دون مراعاة للشروط الجوهرية التي ينص عليها قانون الأحوال الشخصية (المدونة)، كعقده أمام عدلين، وتسمية مهر الزوجة، وحضور الولي، وإسلام الشخص الأجنبي الذي يريد الزواج بامرأة مغربية... ينظر إلى هاته الشروط في القوانين الأوروبية، على أنها تمس بحقوق الإنسان وحق الفرد، وتخرق مبدأ المساواة وحرية العقيدة[23].

تفضل النساء المهاجرات حينما تحصلن على الجنسية الأوروبية، الِاحتكام إلى القوانين الأوروبية بدل التشريع المغربي في حالة النزاع، فينجم عن ذلك عدة مشاكل قانونية بمجرد عودتهن إلى المغرب، فمثلا المرأة التي تحصل على الطلاق وفق القانون الأوروبي تبقى رغما عنها في ذمة زوجها حسب التشريع المغربي، ويمكن أن تتعرض إلى عقوبة السجن إذا

[21]. لبنى البكاري، **م.س**. ص. 38. انظر أيضا :
- خديجة المضمض، هجرة النساء، الهجرة القسرية : النوع والنزوح، **نشرة دورية**، العدد 9، مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، 2001، ص. 18.

[22]. اتضح للسلطات في فرنسا حين بدأت تطبيق قانون جمع شمل الأسر في أواسط السبعينيات وبداية الثمانينيات، أن بعض مواطني المغرب العربي العاملين هناك، قد جلبوا من بلادهم أكثر من زوجة دخلت بطريقة شرعية.

[23]. محمد مصلح، م.س، صص. 135-136-137-138.
انظر أيضا : خالد برجاوي، امتياز الذكورة في القانون الدولي الخاص المغاربي، **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، صص. 6-7-8-9-10

ما تزوجت من جديد. ومن النساء من تم مطالبتهن بالرجوع إلى بيت الزوجية من طرف الزوج الأول، -حتى وإن تزوجن مرة أخرى- لأن الزوجة لازالت في عصمته حسب قانون بلد الأصل، وهي منفصلة عنه حسب قانون دولة الإستقبال.

أصبح موضوع قانون الأحوال الشخصية يطرح نفسه بحدة لدى الجالية الأجنبية المسلمة بأوروبا عموما، ويشكل أحد مشاغل حكومات الدول الغربية لارتباطها بالهجرة الآتية من الجنوب، وخصصت للموضوع عدة نقاشات من طرف مسؤولين سياسيين ولجان رسمية، من أجل وضع حلول أكثر استجابة لواقع المهاجرة. وقد تم طرح مجموعة من الحلول كالمطالبة بتطبيق أحكام التشريع المغربي على النساء المهاجرات في الديار الأوروبية حفاظا على التقاليد والثقافة المغربية، ولم يلق هذا الحل ترحيبا بدعوى أن مجموعة من الأحكام الخاصة بهذا التشريع تتنافى والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان[24]. ومن أجل حل وسط وتوفيقي بين القانون الوطني المحافظ على ثقافة البلد الأصلي للمهاجرة، وبين قانون دولة الإقامة الاعتيادية، الذي يتجاهل غالبا هوية المهاجر ويعمل على استيعابه، اقترح جون ايف كارلييه (Jean Yves Carlier) في أطروحته، معيار "سلطان الإرادة"[25] كحل للمشاكل المتعلقة بالأحوال الشخصية للجالية الأجنبية عموما، والمسلمة خصوصا بأوروبا. ويسمح هذا الإقتراح -معيار الإرادة- للأطراف المعنية بحق التقرير في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وذلك باختيار قانونهم الوطني أو قانون إقامتهم الإعتيادية، كقانون واجب التطبيق على أحوالهم الشخصية[26].

يعبر مشكل الأحوال الشخصية لدى المهاجرة بصفة خاصة، والأسرة المغربية في بلاد الإقامة عموما، عن أحد مظاهر التناقضات الصارخة بين إشكالية الهوية والنموذج الغربي، حيث تصبح المهاجرة منقسمة بين الرغبة في الحفاظ على أصالتها وهويتها التي هي نتاج إرث حضاري وتاريخي هائل، وبين حاجتها الملحة في الإنفتاح على مجتمع الإقامة. وعموما فقد قامت الدول المغاربية بمجموعة من الإصلاحات الداخلية، في مجال قانون الأسرة، من أجل التخفيف من هذا الشرخ الكبير بين النموذجين.

كانت تونس من أول الدول المبادرة إلى إدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، تتضمن مجموعة من المقتضيات تضمن نوعا من المساواة بين الجنسين، فألغت التعدد، والتطليق الإنفرادي من قبل الزوج، واعترفت بحرية الزواج. لكن رغم ذلك تبقى بعض هاته التعديلات قائمة فقط على المستوى النظري، فقد أثبتت الممارسة أن المجتمع لا يقبل مثلا بزواج التونسيات من أجانب غير مسلمين، وفي ذات الشأن تتحدث بعض الوقائع عن تونسيات مقيمات بالخارج، تزوجن من أجانب، وأرغمن بسبب ذلك على العودة إلى تونس، حيث تم حبسهن في بيوت العائلة، كما إنتزعت من بعضهن

[24]. جميلة أوحيدة، المرأة المغربية المهاجرة والحلول الرسمية الحالية الهولندية، **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ص ص. 23-24.

[25]. Carlier (Jean Yves) : *"Autonomie de la volonté et statut personnel, Etude de DIP*", Thèse de doctorat d'Etat, LOUVAIN-La NEUVE, oct, 1991, p. 456.

انظر أيضا : جميلة أوحيدة، **ن.م**، ص. 36.

[26]. جميلة أوحيدة، **ن.م**، ص. 36.

جوازات السفر حتى لا يلتحقن مرة أخرى بأزواجهن، وقد تتدخل المساعي الديبلوماسية الأوروبية في هذا الشأن لدعمهن إن كن يتمتعن بجنسية أجنبية، على إعتبار أنهن من الرعايا الأوروبيين[27].

سعى المغرب في نفس السياق إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات في مجال الأحوال الشخصية، متعلقة بأمور الزواج والطلاق والولاية والنفقة... وجاءت المدونة الجديدة في 2004 بمجموعة من المستجدات، مقارنة بالمقتضيات الواردة في قانون الأحوال الشخصية السابق، كإقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في رعاية الأسرة، وفي سن الزواج، وإقرار مبدأ الطلاق الاتفاقي، كما تم تقييد إمكانية التعدد بشروط شرعية صارمة تجعل منه شبه مستحيل...[28].

لقد طرح القانون الجديد للأسرة بوضوح ولأول مرة مسألة الحقوق الأسرية للمغاربة المقيمين بالخارج (مادة 14-15)، واحتوى على مادة تسعى لحل بعض المشاكل التي كان يطرحها في الخارج تطبيق القانون القديم للأحوال الشخصية. وبالرغم من ذلك، فحتى وإن كان النص الجديد أكثر جرأة عن سابقه، وبدا متأثرا بالفلسفة الكونية لحقوق الإنسان، فقد تم الإبقاء على بعض المواد النابعة من المفاهيم الشرعية والثقافية للأسرة في الإسلام، استنادا إلى المرجعية الدينية للبلد، كما أن أثر هاته الإصلاحات على نسبة مهمة من النساء تبقى دون المأمول لأن الأمر يتعلق بعقليات وذهنيات أكثر منه بقوانين[29].

بالإضافة إلى المشاكل القانونية، تعيش المهاجرات نفس وضعية المهاجر الذي يتعرض للحيف والإقصاء، ويتعرضن أكثر من غيرهن للِاستغلال في الظل، مما يفاقم من هشاشة وضعيتهن كعاملات.

6-المهاجرات في سوق العمل بين الهشاشة ومحاولة الاندماج

لم ينظر لهجرة المرأة المغربية في البداية من باب المصالح الِاقتصادية الكبرى المشتركة بين بلدان الِانطلاق وبلدان الوصول، وكعامل للتنمية، حيث عاشت المرأة المهاجرة -الآتية من بلد له ثقافة مختلفة ويعاني من وضع اقتصادي هش- على الهامش بسبب بلدها وجنسها، وستشجع الِاتفاقية اللاحقة في أواسط التسعينيات، على إثر إعلان برشلونة، الدول

[27]. خديجة المضمض، هجرة النساء، الهجرة القسرية : النوع والنزوح، نشرة دورية،**م.س.ذ**، ص. 18.
[28]. انظر المادة 4، المادة 19، المادة 78، **مدونة الأسرة** وفق آخر التعديلات، سلسلة المعرفة القانونية للجميع، الدار البيضاء، دار الإنماء الثقافي، ط1، 2010، ص ص. 16-20-36.
[29]. موفد المجلة المغربية، مدونة الأسرة تعالج قضايا الجالية المغربية المهاجرة بحكمة العقل...وحكمة القانون، **المغربية : المهاجرات المغربيات يقتحمن الحداثة والعولمة**، العدد 122، الرباط، 2010، ص. 33-37.
- تم إصدار أول مدونة تتعلق بأحكام الفقه الإسلامي والمتعلقة بقانون الأحوال الشخصية بالمغرب سنة 1957، مباشرة بعد الإستقلال، وقد عرف القانون عدة تعديلات كان آخرها تعديلات 1993 بعد خطاب غشت 1992 الذي أعلن بموجبه الملك الحسن الثاني أن المدونة ستصبح من اختصاص الملك. وسيثير "مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية" في المغرب وبدعم من البنك الدولي، حفيظة مجموعة من الهيئات الدينية كرابطة علماء المغرب، وجمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية، التي أصدرت بيانات تنديدية ضد بنود مشروع الخطة، وتمخض عن ذلك تأسيس "الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية" في 7 نونبر 1999. وسيتوج هذا الخلاف بمسيرتين وطنيتين : مسيرة بالدارالبيضاء التي نظمها معارضو الخطة، ومسيرة بالرباط نظمتها الهيئات المساندة للمشروع. وسينتهي الجدل بتشكيل لجنة ملكية استشارية، بتدخل من الملك محمد السادس، لتعديل قانون الأحوال الشخصية في 27 أبريل 2001، وإصدار قانون رقم 03-70 في 3 فبراير 2004 بمقتضاه صدر قانون الأسرة الحديد (المدونة).

المتعاقدة على الإعتراف بالدور الأساسي للمرأة في التنمية، مما يقر بضرورة تمكين المرأة المهاجرة من حقوقها كاملة في المسكن والعمل[30].

يعتبر العمل أحد المؤشرات الهامة المعبرة عن مدى قدرة المهاجرة على الإندماج في سوق الشغل، حيث أن الحصول على الوظيفة والمساهمة في إدارة الشؤون العامة، كلها توحي بمدى اندماج المهاجرة في بلدان الإستقبال. إلا أن وضعية النساء المهاجرات العاملات تختلف حسب ظروف هجرة كل امرأة، حيث تختلف وضعية المرأة المهاجرة في إطار التجمع العائلي عن وضعية المهاجرة اقتصاديا وبشكل فردي، كما تختلف وضعية المهاجرة بصفة قانونية عن وضعية المهاجرة غير الشرعية.

اتسمت مشاركة النساء اللواتي التحقن بأزواجهن بدول المهجر خلال السبعينيات في سوق العمل بالضعف، بحكم الأمية التي كانت تعاني منها أغلبهن، وكذا جهلهن للغة بلد الإستقبال. وقد عمل بعض منهن كخادمات في البيوت، وفي أحسن الظروف إشتغلن كعاملات تنظيف في الإدارات أو الفنادق... كما تعرض العديد منهن للحيف نتيجة التمييز الحاصل بينهن وبين النساء الأصليات. وقد خولت لهن وظيفة الإنجاب بعض المداخيل الإضافية، شكلت دعما لأزواجهن ولأسرهن بموطنهن الأصلي[31].

عانت المهاجرات الرائدات من عدم الاستقرار فيما يخص العمل، وشكلن مجموعات مقصية ومهمشة. ومع توسع شرائح المهاجرات وتباين مستواهن الثقافي وفئاتهن العمرية، تعددت وظائفهن بين وظائف دونية وأخرى متوسطة، وبعض الوظائف ضمن الأسلاك العليا... وشكلت هاته المرحلة، بداية التفاعل بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة، حيث أصبحت المرأة سواء الحضرية أو القروية تشكل يدا عاملة مهمة، يمكن الإعتماد عليها كطاقة إنتاجية. وقد انعكس ذلك على عائدات الهجرة بالإيجاب بالنسبة للموطن الأصلي، إذ استثمرت المهاجرة في العقار والخدمات وشراء الحلي والمجوهرات... وكثيرا ما كانت تحمل معها عند العودة إلى بلدها الأصلي خلال العطل الموسمية، إلى جانب الهدايا، بعض البضائع المعروضة للبيع، وبفضلها تمر منتجات متنوعة، كما لا تتردد بعض النساء المهاجرات في إقامة شبكة اقتصادية غير رسمية.

شكل دخول النساء المهاجرات إلى عالم الشغل عاملا مهما في التحول الاجتماعي، وفي وضع المرأة، كما أضحت اليد العاملة النسائية تشكل قاعدة صلبة في اقتصاديات بلدان الإستقبال، إلا أنها ظلت تعاني من التهميش والتمييز، فالأجور التي

---

[30]. فاطمة مسدالي، المرأة المغربية المهاجرة ومسألة الإندماج، ضمن **الشيخوخة المستطابة في الخارج**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2008، ص. 29-30.

[31]. فاطمة مسدالي، واقع المرأة القروية بدول المهجر، **البادية المغربية، م.س.** صص. 88-89.
- قدرت نسبة جالية النساء المغربيات اللواتي يشتغلن فعليا في فرنسا ب 28.4% في أواخر 1974، أي أكثر من 9700 امرأة عاملة، وهو ما يعادل 4.6% من مجمل النساء العاملات من كل الجنسيات. وإذا كانت الأغلبية الساحقة من المهاجرين المغاربة الذكور تعمل في القطاع الثاني (تصنيع الحديد، البناء،...) فإن النساء العاملات يتجمعن في القطاع الثالث بنسبة 61.8%، حيث يعملن ضمن موظفي الخدمة (خادمات، طاهيات، قيمات على المنزل،...)، وبعضهن موظفات في التجارة أو الإدارة. انظر :
عبد الله البارودي، **المغرب : الإمبريالية والهجرة**، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ط1، 1979، صص. 171-172.

تتقاضاها بعض النساء المهاجرات كانت هزيلة ولا ترقى إلى المستوى المعمول به في بلد الِاستقبال، وعلى سبيل المثال : تماثل أجرتهن 26% من الأجرة الذي تحصل عليها العاملة البلجيكية، و78% من أجرة العاملات الفرنسيات، وهي أقل بنسبة 76% من أجرة الإسبانيات. كما تعمل المرأة المهاجرة 46 ساعة في الأسبوع، بينما لا تعمل المرأة الإسبانية إلا 28 ساعة في نفس المدة، ويعد هذا التمييز خرقا للمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك عانت مجموعة من المهاجرات من تصرفات غير لائقة أثناء العمل، وتحدثت الكثيرات منهن عن المشاكل التي لحقت بهن كعاملات، نتيجة امتناعهن عن الِاستجابة للتحرشات الجنسية من طرف رؤسائهن، وكرد فعل على ذلك تعرض العديد منهن لأعمال انتقامية[32]...

تعمل النساء المهاجرات بصفة غير قانونية في قطاعات الخدمة المنزلية، ويمثل العنف والِاعتداء والتمييز أهم المشاكل التي يعاني منها هذا النوع من المهاجرات، ويتصف وضعهن بعدم الِاستقرار. كما أن أغلب الوظائف التي يعملن فيها ترفضها الأوروبيات ويعتبرنها غير ملائمة لمؤهلاتهن. وتعاني المهاجرة من غربة كاملة في العمل، وفي العلاقات الاجتماعية الخارجية، حيث لا تخضع وظائف العمل في البيوت لنفس التشريع القانوني الذي تخضع له الوظائف الأخرى، نظرا لخصوصية العلاقة بين المشغل والعاملة، كما تواجه أيضا النساء المهاجرات بصفة غير قانونية العديد من العقبات في سبيل أية محاولة لتنظيم وضعهن.

تبين مختلف الدراسات التنوع الكبير في الأوضاع الاجتماعية للنساء المغربيات المهاجرات، سواء على مستوى تقسيم الأدوار أو على مستوى الوضعيات الاجتماعية. فمجموعات عريضة من النساء ظلت رهينة مشاكل اجتماعية وهشاشة اقتصادية تعوق من قدرتها الإنتاجية وتحول بينها وبين ارتقائها الاجتماعي والمهني، حيث نجد عدة حالات منهن، تعبر عن وضعية البؤس والتهميش التي تعيشها المهاجرات بمختلف أصنافهن : عاملات، وخادمات، وطالبات... وقد برز في خطابهن وحكيهن تبرير أسباب وشرح ظروف ومسار هجرتهن، ويبقى الخطاب المشترك بين جميع المهاجرات المستجوبات هو التذمر من واقع الحال في المغرب، وهو ما دفعهن للهجرة، حيث جاء في تصريح بعضهن : "لا يمكننا أن نعمل أي شيء في المغرب، ماذا سننتظر ولماذا؟ فالوضعية لا تزداد إلا سوءا، منذ أن رشدنا ونحن نسمع الحديث عن الأزمة، المغرب يعيش في أزمة، إنها فقط على المغلوبين مثلنا، فلنترك لهم هذا المغرب لعله يكفيهم يعيشون فيه فسادا كيف شاءوا ولكن ساعة الحسم سيؤدون الثمن غاليا، لن يرحمهم أبناء الشعب ولا التاريخ..."[33]. يعبر هذا الخطاب عن حالة من اليأس والتذمر التي تعيشها المهاجرة قبل الهجرة وأثنائها. وهناك الكثير من النساء غرر بهن أثناء هجرتهن أو أجبرن على

[32]. لبنى البكاري، **م.س**. ص. 84. انظر أيضا : فاطمة مسدالي، **واقع المرأة القروية...، م.س.** ص. 91.

[33]. كنزة الغالي، **نساؤنا المهاجرات في إسبانيا**، الدار البيضاء، منشورات الزمن،ص. 65.

الاستسلام لواقع صنعه الآخر، واختلطت فيه مفاهيم الشرف وتعقيدات العلاقات الأسرية[34]، كما وجدت أخريات ضالتهن في الهجرة لحل مشاكلهن الاقتصادية.

سعت عدة مهاجرات إلى تحقيق الاندماج في بلد المهجر رغم الصعوبات والمشاكل التي تعترضهن، ندرج في هذا المضمار بعضا منها. تقول مغربية مهاجرة إلى إسبانيا تُدرس اللغة الفرنسية : " بعضهم يقول لي إنني جئت إلى هنا لآخذ منصب الشغل من أي إسبانية... حتى في الأكاديميات الآن الأجر ليس مرتفعا، وينظر الكثير إليك بشزر... ليس رؤسائي وإنما الآخرون، لو كنت فرنسية لاختلف الأمر، هذا يدعونني للانفعال والغضب"[35]. رغم ذلك ينظر إلى تجربتهن كمهاجرات بأنها ليست أسوأ من حال وضعهن في المغرب بلدهن الأصلي، كما جاء على لسان إخصائية اجتماعية مغربية : " في الحقيقة التجارب تختلف، هنا عدد كبير من النساء يشعرن بأن مستواهن يتدنى، إنهن يتوفرن على مستوى عال من التعليم والتكوين، يتفوقن على الإسبانيات في بعض الأحيان، خصوصا في مجال اللغات، يشعرن فعلا بالحيف، هنا يعملن في خدمة البيوت... ليس كاللواتي يتعلمن باستمرار، في المنازل يكررن نفس العملية كل يوم، رغم مستواهن الدراسي، لكن رغم ذلك فحتى هذا النوع من العمل لم يجدنه في المغرب... مجازات وحاملات للشواهد يقبعن في البيت، يطلبن مصروفا هزيلا من الأسرة لشراء أي شيء، هنا على الأقل يشعرن بالاستقلال ولهن دخل، ويواصلن البحث عن الأحسن"[36]. ومن المهاجرات من تسبب انتماؤها الديني في رفضها في قطاعات متعددة، تقول إحدى النساء المغربيات المهاجرات في إسبانيا: " بدأت أشتري الجرائد لأبحث عن عروض عمل وكلما تكلمت في الهاتف وسئلت عن موطني الأصلي أقابل بالرفض، بحجة أن المكان لم يعد شاغرا، لا لشيء إلا لأني مغربية[37]. وكلما صادفت رجلا في الهاتف إما يقابلني بكلام مخجل، أو يسألني أحدهم هل أنت متحررة، لم أفهم كيف، ماذا يهم أن أكون متحررة إذا كنت سأرعى المسنين؟"[38] .

---

[34]. ترد هنا على سبيل المثال حالة خديجة 32 سنة من بني ملال المغربية، جاءت إلى إسبانيا سنة 1989 (تبدو ملامحها أكبر من سنها)، لم يسمح لها أبوها باستكمال الدراسة منذ السنوات الأولى ليتم زواجها بشيخ الدوار. كان الزوج يمنعها من الخروج والاقتراب من النافذة أو الباب الموصد باستمرار الذي لا يفتح إلا عند حضور الزوج. دخل الزوج السجن بعدما تشاجر مع ابن عمها الذي كان قد تقدم لخطبتها قبله فأرداه قتيلا. وأعادها أبوها إلى البيت تاركا ابنيها عند أهل أبيهما... لم يرحم الأب أمومتها، واحتج بأنه "لا يمكنه إعالة 3 أفواه " ، علمت إحدى صديقات أمها التي كانت قد هاجرت منذ مدة إلى إسبانيا بما حصل لها، فساعدتها على الهروب والهجرة. هي الآن تشتغل مع عائلة بمدريد تحترمها وقد وعدوها بالمساعدة لتأتي بأبنائها إلى إسبانيا. خالتها تسهل لهم مأمورية مكالمتها مرة كل شهر مع العائلة، رغم أنها تعيش في وضعية قانونية، فهي تخاف أن تعود إلى المغرب لكي لا تطلب في بيت الطاعة بعد خرج زوجها من السجن. انظر : كنزة الغالي، **م. ن**، ص. 67.

[35]. خيما مارتين مونيوث، **م.س**. ص. 99.

[36]. خيما مارتين مونيوث، **م.س**. ص. 99.

[37]. إن هذا النفور من المغربي أصيل في المخيلة الجماعية الاسبانية وليس من السهل محوه، وأن مظاهر التحفظ من المغربي لها جذور تاريخية وثقافية، لدرجة أن المغربي، وحسب بعض استطلاعات الرأي، هو أول من يتبادر إلى ذهن الإسباني عند الحديث عن المهاجر المرفوض من طرف المجتمع. فالإسباني لم يستطع التخلص من عقدة الخوف من عودة "المورو" في غزو جديد، وهذا ما يستشف من خلال كتابات عديدة. ويمكن فهم ذلك بشكل أوضح من خلال ما ترسخ في الذاكرة الشعبية الجماعية إذا ما ربط بالكيفية التي تناول بها الكتاب المدرسي قضية "المورو"، فهي تثير الكثير من الحساسية وتقدم أحكاما جاهزة لأجيال المستقبل حسب الاستنتاجات التي وصلت إليها الباحثة دي مادرياغا في دراستها عن صورة "المورو" في الكتاب المدرسي الإسباني ما بين 1938 و 1990، فالكتب المدرسية تقدم "المورو" بطريقة سلبية جعلت من الإسباني الذي أخذ عن هذه الكتب في طفولته ومراهقته يطلق أحكام قيمة جاهزة، قد يعجز أحيانا عن فهمها شخصيا، وقد يكتفي بتبرير موقفه بجمل مبهمة عندما يطرح عليه السؤال عن موقفه من "المورو"، مثل : " لا أعرف السبب لكني لا أحب الموروس" أو "ليس لي أي عداء مع الموروس لكنني في الحقيقة لا أرتاح إليهم"... انظر :
عبد الواحد أكمير، **الهجرة إلى الموت : إسبانيا وأحداث إليخيدو**، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2001، ص. 205 إلى 213.

[38]. خيما مارتين مونيوث، **م.س**. ص. 100.

لقد عبرت العديد من المتعلمات عن شعورهن بالحيف واضطرارهن للتخلي عن هويتهن ومظهرهن، كخلع منديل الرأس (الحجاب). ويبقى رفض الحجاب من السمات الغالبة في عدة قطاعات. ويكون الرفض هو العقاب الذي يشهر في وجه المحجبات حتى يتنازلن عن زيهن كي ينخرطن في عالم الشغل.

صرحت مجموعة من المهاجرات المستجوبات بأن مسألة الاندماج كما يعتقد الإسباني وأغلب الأوروبيين تعني الاستلاب وترك المعتقدات، حيث تقول إحدى المستجوبات المغربيات : " الاندماج في نظر الإسبان هو أن تتخلى عن ثقافتك ودينك، يفهمون الاندماج كما يحلو لهم، ففي البداية كان الأمر يستفزني ويجرحني، يقولون لي أني مندمجة تماما. بالنسبة لهم لكي تكون مندمجا يجب أن تأكل " الخامون" (لحم الخنزير المجفف) وتشرب الكحول وأن تخرج المرأة شبه عارية، وبهذا يصبح الإنسان مندمجا. هذا يعني لي في الحقيقة، عدم اندماج"[39]. وأحيانا قد يسخر الأصلي من ممارسة المهاجر لشعائره الدينية مثل الصيام أو الصلاة أو الامتناع عن شرب الخمر... ويعود ذلك إلى جهله بثقافة الآخر. وتعبر عن هذا الوضع، حالة أنيسة التي جاءت إلى إسبانيا رفقة زوجها لكنه طلقها فيما بعد، وانخرطت في عالم الشغل داخل البيوت كعاملة "داخلية" كي توفر السكن إلى جانب الطعام. تناديها مشغلتها دائما بِـ "المتخلفة" وتمنعها من أداء فريضة الصلاة خلال أوقات العمل وتقول لها : " نحن نصلي كل أحد فما هي قصتكم؟ كل مرة "طالعون نازلون"، إنه أمر لا يطاق (...)، زوج مشغلتها متقاعد وسبق أن عمل بالمغرب، يضايقها بتحرشاته في غياب مشغلتها، وكان عليها أن تتحمله ولم تشتكه لكي لا تجد نفسها في الشارع"[40].

7- نماذج نسائية أثبت وجودها في بلاد المهجر

يرى الباحث الفرنسي (اندري اوروا) من جامعة السوربون، أن هذا النوع من المهاجرات المغربيات أصبحت تتميز وضعيتهن بأوروبا بخصائص متنوعة، منها على الخصوص قدرتهن على الريادة في المجالات الأكثر تعقيدا. يقول الباحث: " إننا اليوم أمام جيل جديد من المهاجرات المغربيات متعلمات، مثقفات، متطلعات، استطعن احتلال مواقع متقدمة في الحياة السياسية، كما في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤكد أن المرأة المغربية المهاجرة استطاعت التحدي بقوة... واستطاعت إثبات ذاتها، رغم كل ما اعترضها من مصاعب وعراقيل خلال الخمسين سنة الماضية وهو ما يؤكد صلابتها وقدرتها على التعايش والاندماج... في أوروبا اليوم، مغربيات في مركز المسؤولية على كل المستويات : وزيرات، برلمانيات، مهندسات، طبيبات، رياضيات، ومقاولات وسياسيات، بما يعني أن المرأة المغربية

[39]. خيما مارتين مونيوث، **م.س**. ص. 110.
[40]. كنزة الغالي، **م. س**. ص. 81.

عرفت كيف تعالج مرحلتها التاريخية، وكيف تعطي لهاته المرحلة من التاريخ هويتها الحضارية والثقافية"[41]. ومن بين هاته النماذج النسائية نذكر :

-**رشيدة داتي**[42] : تنتمي رشيدة داتي لأسرة مهاجرة فقيرة، هاجرت إلى فرنسا في منتصف القرن الماضي من أجل لقمة العيش والاندماج داخل مجتمع جديد. وهي من أصل مغربي-جزائري، ثاني مولود من بين إخوتها وأخواتها البالغ عددهم 11 فردا. نشأت في حي فقير وعملت مساعدة ممرضة، من حين لآخر، لتمويل دراستها. كانت تهتم بأشقائها وشقيقاتها، وواصلت دراستها والتحقت بالمدرسة الوطنية للقضاء لدراسة القانون. حصلت على ماجستير في القانون العام وماجستير في العلوم الاقتصادية (إدارة الشركات)، وعملت في الشركة النفطية الفرنسية الكبرى " إلف " ومجموعة ماترا للاتصالات، كما عملت كقاضية سنة 1987.

أبدت رشيدة داتي تصميما قويا للتقرب من ساركوزي والإلتحاق بفريقه، وكما صرحت لوكالة فرانس برس : " كنت أرغب في العمل معه فكتبت له ولم أتلق ردا، فكتبت ثانية ولا من رد، وبما أنني كنت مصرة كتبت له مرة ثالثة فرد علي حينها". لقد اقتنع ساركوزي، الذي كان وزيرا للداخلية آنذاك، بالقاضية صاحبة السيرة الذاتية الطويلة ووظفها. وكما أكدت ذلك، أنه لم ينظر إليها على أنها امرأة عربية، وإنما فاعلة سياسية ذات كفاءة عالية. عينها الوزير في سنة 2002، كمسؤولة في مبادرته التي أطلقها لمكافحة الجريمة، بسبب الاضطرابات التي حدثت في ضواحي باريس الفقيرة. وكلفت في وزارة الداخلية بإعداد قانون للحد من الجنح وذلك خلال سنتي 2005 و 2006، لتصبح بعد ذلك عضوة بصفوف حزب الإتحاد من أجل حركة شعبية بزعامة نيكولا ساركوزي، مما فتح أمامها آفاقا أكثر لتولي مناصب مهمة، كمنصب الناطقة باسم ساركوزي خلال المعركة الانتخابية الرئاسية في 14 يناير 2007. تعرف عليها الفرنسيون عبر وسائل الإعلام خلال هاته الحملة، كما عملت في الخفاء داخل المكاتب الوزارية في خدمة ساركوزي. وكدليل على نجاحاتها، نشرت مجلة لوبوان (Le Point) صورة لرشيدة داتي على صفحتها الأولى وهي تبتسم وترمز لجيل (موجة ساركوزي) الجديد في فرنسا القرن الواحد والعشرين. عينت داتي في 18 ماي 2007 كوزيرة للعدل في فرنسا، لتكون بذلك أول شخصية من المهاجرات المغاربيات تتولى وزارة كبيرة. كما شغلت رئيسة بلدية باريس (الدائرة السابعة)، ونائبة في البرلمان الأوروبي منذ يوليوز2009[43].

لقد عملت رشيدة داتي كثيرا لبناء نفسها كامرأة فرنسية تعترف بأصولها، ولكنها ترفض المرجعية المغاربية أساسا، لقد كانت التغطية الإعلامية التي دارت حول ظروف حملها وولادتها خارج إطار الزواج، واسم رفيقها، واسعة بشكل كبير[44]. وقد صار وضعها غير مقبول كامرأة من الشخصيات العامة المغاربية التي تنتمي لبلد مسلم، حيث لا يعترف دينه وقواعده السارية مطلقا بمثل تلك العلاقات. إلا أن اختيار رشيدة داتي كان واضحا تماما : فهي تقر بأنها فرنسية، تعيش تحت ظل

[41]. محمد أبو ياسين، الهجرة النسائية المغربية تثبت ذاتها على مستوى خارطة العالم الحديث، **مجلة المغربية، م.س**. ص. 6.
[42]. انظر : رشيدة ذاتي الوجه المغربي الجديد، الذي أعطى انطلاقة قوية لموقع الجيل الجديد من المهاجرات، مجلة المغربية...، **م.س.ذ**، ص. 8.
[43]. رشيدة داتي الوجه المغربي الجديد، الذي أعطى انطلاقة قوية لموقع الجيل الجديد من المهاجرات، **المغربية، م.س**. ص. 8.
[44]. انظر : Dominique – Dati Rachida de la guerre secrets Les " sur titre : le Publié 06/11/2012 le *Point.fr*, Desseigne.

التشريع الفرنسي حيث تعد المعاشرة (بين الرجل والمرأة بدون عقد زواج) أحد الأطر الزواجية، ويعد الأطفال المولودون خارج نطاق الزوجية شرعيون تماما، كأطفال زوجين يعيشان تحث مظلة زواج طبيعي[45].

- **سعاد السباعي** : نموذج للمرأة المغربية المهاجرة إلى إيطاليا، حيث الهجرة جد حديثة مقارنة مع نظيرتها إلى فرنسا وبلجيكا أو هولندا. وتعتبر حالة سعاد السباعي خير معبر عن هذا النموذج، كأول مغربية تحمل الجنسية الإيطالية وتفوز بمقعد بالبرلمان الإيطالي.

دشنت سعاد السباعي، مرحلة جديدة من مسارها النضالي كناشطة جمعوية تسعى للدفاع عن أوضاع المهاجرين في إيطاليا. هاجرت إلى هذا البلد منذ 1981، وهي لم تتجاوز بعد العشرين، ورفعت كل التحديات التي يمكن أن تعترضها في بلد الهجرة، فتمكنت من الحصول على دبلوم في الفلسفة والدراسات الإسلامية، وحضرت أطروحة في القانون المقارن.

عرفت سعاد السباعي بدفاعها عن حقوق الأجانب في إيطاليا، وشغلت منصب رئيسة (الجمعية الإيطالية للنساء المغربيات)، كما تقدمت من خلال هاته الجمعية إلى حكومة روما ب "ميثاق القيم" الذي اعتمدته الحكومة للتعامل بشكل أفضل مع وضعية النساء المهاجرات. وقد عززت عملها الجمعوي بنافذة إعلامية، تسهل التواصل مع أكبر قدر ممكن من المهاجرين العرب، بأن أصبحت على رأس تحرير مجلة " المغربية "، المجلة الوحيدة التي تصدر باللغة العربية وتهتم بشؤون الجالية المغاربية في إيطاليا. تولت سعاد السباعي في المجال السياسي منصب مستشارة في الشؤون السياسية والدينية لدى وزارة الداخلية الإيطالية، كما خاضت غمار الانتخابات البلدية في 2005 باسم حزب "الرابطة الوطنية" للحصول على مقعد حاكم منطقة لازيو. ترشحت للانتخابات البرلمانية ودعمها كل من رئيس حزب "الشعب الإيطالي من أجل الحرية" ورئيس الوزراء سيلفيو بيرلوسكوني. وحظي ترشيحها بمنطقة أبوليا (Pouilles) الموجودة بالجنوب الإيطالي الفقير الذي يتركز فيه السواد الأعظم من المهاجرين، بدعم كبير من طرف النشطاء في الجمعيات الحقوقية وجمعيات المهاجرين. وبحكم منصبها في وزارة الداخلية تلقت دعوة في 25 شتنبر 2005، من طرف البابا بينيدكت السادس عشر، حيث ركز حوارها معه على ضرورة توفير الظروف الملائمة لإدماج الجاليات المسلمة وكل المهاجرين داخل المجتمع الإيطالي[46].

- **مريم شديد:** نموذج آخر من نماذج المهاجرات اللواتي هاجرن من أجل الدراسة، فمريم كانت تطمح في أن تصبح عالمة فلك منذ صغرها، وقد أثارت رغبتها الاستغراب كما قالت : " زملائي كانوا يتمنون أن يصيروا أطباء أو رجال شرطة أو

---

[45]. . يوروميد للهجرة 2، **م.س**. ص. 213.
- مثلما اختار التيار اليميني رشيدة داتي في 2007 ناطقة باسم حملة نيكولا ساركوزي ثم وزيرة في حكومته، برز وجه مغربي جديد في سنة 2012 إلى جانب المرشح الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولند، وهي الشابة الأمازيغية المزدادة بقرية بني شكر الفقيرة (تبعد عن مركز مدينة الناظور المغربية ب 28 كيلومتر)، والتي هاجرت في سن الرابعة رفقة أمها وأختها، للالتحاق بالأب العامل في فرنسا. لتصبح بذلك **نجاة بلقاسم فالو** أحد الوجوه البارزة في حكومة هولاند وناطقة رسمية باسم الحكومة الفرنسية، ووزيرة لحقوق المرأة. ويمكن النظر لهذا التقليد من زاويتين، هل هو اختيار أم عادة بدأت تترسخ لدى القادة الفرنسيين لتطعيم المشهد السياسي الفرنسي بنساء سياسيات محنكات من أصل مغربي، وجعل منهن ورقة سياسية لإبراز الوجه المتعدد لفرنسا الحديثة بتعدد الثقافات والإثنيات التي تنصهر في رحم الجمهورية الفرنسية، ومن زاوية أخرى فهذا التعيين يعبر عن النموذج المندمج، والمستوى العالي الذي أبانت عنه بعض المهاجرات المغربيات.
[46]. سعاد السباعي أول مغربية تفوز بمقعد برلماني في إيطاليا، **المغربية، م. س.** ص. 14.

ممرضين أو معلمين، أما أنا فكنت أتمنى أن أصبح عالمة فلك". مريم من مواليد 1969 بدرب السلطان، أحد الأحياء الشعبية بمدينة الدار البيضاء المغربية. من أسرة جد متواضعة، أب حداد، وأم تقوم بأعمال الخياطة والطبخ، ترتيبها السادسة من بين 7 أبناء. حصلت مريم شديد على دبلوم الدراسات الجامعية العامة في الرياضيات من جامعة الدار البيضاء، وبعد سنتين نالت شهادة الإجازة في تخصص الفيزياء، قبل أن تقرر الانتقال إلى فرنسا من أجل تحقيق حلمها وتتابع دراستها بجامعة نيس، حيث حصلت على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في علم الصورة في العلوم الكونية سنة 1993.

كانت مريم شديد في فرنسا تصارع على أكثر من واجهة، لتأكيد ذاتها وتحقيق طموحاتها، فهي امرأة أولا، ومغربية مهاجرة ثانيا، وتنحدر من أسرة متوسطة الحال ولا تتوفر على الإمكانات الكافية لتتمكن الابنة من متابعة الدراسة، خصوصا وأنها اختارت مسارا تكوينيا غير مألوف بالنسبة لكثير من بنات وأبناء جيلها. وقد حضرت مريم أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه بأكبر مرصد فلكي في فرنسا، ويضم أضخم المنظارات، ليتم لا حقا اختيارها، ضمن أحسن علماء الفلك من أجل القيام ببعض المهمات العلمية الخاصة. والجدير بالذكر، أن المرصد لم يكن متاحا لباحثين وعلماء من خارج أوروبا وأمريكا. بعد ذلك قضت أربع سنوات في صحراء أتاكاما بالشيلي. في سنة 2002 وهو تاريخ عودتها إلى فرنسا، اتسعت دائرة الاستقرار والحلم أمامها مع وظيفة عالمة فلك في المرصد الفلكي للكوت دازور(Côte d'Azur). ثم شغلت منصب أستاذة بكلية العلوم بنيس، كما وجهت لها الدعوة، كأول أنثى، من طرف معهد بولير(l'institut polaire) للذهاب في مهمة علمية تهدف إلى وضع تلسكوب فضائي لقياس إشعاع النجوم في القطب الجنوبي المتجمد، في عزلة تامة عن العالم وفي ظروف جد صعبة، حيث درجة الحرارة تقل عن 80 درجة تحت الصفر.

تعتبر مريم شديد نموذج المغربية الرائد بكل المقاييس في فرنسا، ساهمت بفاعلية في إنجاز علمي له قدر كبير من الأهمية في التاريخ الحضاري الراهن. وتتوقف مريم شديد كثيرا عند دلالات رفعها للعلم المغربي في القطب الجنوبي المتجمد، حيث تقول : " إن رفع العلم المغربي كان عنوانا على القدرات التي تختزنها المرأة المغربية وإصرارها على تغيير وضعيتها نحو الأفضل. كان ذلك خطوة نحو المستقبل، لكن من دون التفريط في الهوية ومقوماتها"[47].

كما توجد نماذج نسائية عديدة من المهاجرات المغربيات اللواتي تأثرن بثقافة المدارس الغربية، ويحملن شواهد علمية مهمة استطعن من خلالها أن يندمجن مهنيا وسياسيا واقتصاديا. لكن تبقى نسبتهن منخفضة مقارنة مع غالبية المهاجرات، وأحيانا قد يكون الاندماج على حساب الهوية الثقافية والدينية للمهاجرة.

خاتمة

[47]. مريم شديد أول عالمة فلك عربية تغزو القطب المتجمد الجنوبي، **المغربية، م.س**. صص. 18-19.

في ختام هذا البحث نشير إلى مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وهي كالتالي :

- يمكن اعتبار الهجرة النسائية المغربية جزءا من تطور الهجرة المغربية بمختلف مكوناتها، وقد عرفت تطورا في أبعادها الكمية عالميا ووطنيا، حيث كانت في السابق محصورة في إطار التجمع العائلي الذي أقرته مجموعة من البلدان الأوروبية مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي (ساهمت في هجرة العديد من النساء المغربيات وأطفالهن). وستشهد الهجرة النسائية تصاعدا ملحوظا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، خاصة نحو دول الهجرة الجديدة كإسبانيا وإيطاليا، التي أصبحت تستقبل المهاجرين بعدما كانت مصدرة للهجرة. هذا التطور في الهجرة النسائية جاء نتيجة ظهور دوافع جديدة، تتلاءم والتحولات الراهنة للمجتمعات العالمية.

- بدت النساء كعناصر ضرورية لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي تجتاح العديد من الدول، فضلا عن كونهن يشكلن دعما حقيقيا لاقتصاد الأسر التي لم تعد تكتفي بمصدر دخل واحد. الأمر الذي دفع الأزواج والآباء والإخوة إلى تبني نظرة جديدة حول عمل المرأة كوسيلة لانتشال عائلاتهم من الفقر، ووصل الأمر إلى الموافقة، بل وتشجيع تنقل النساء والإقرار بتحركهن، ويعد ذلك تحولا في نمط التفكير التقليدي حول هجرة النساء، حيث بدأ يتبلور منذ منتصف الثمانينيات موقف إيجابي أكثر فأكثر حول هجرة المرأة، وهو ما يترجم تخفيف الرقابة الاجتماعية حول النساء.[48]

- إن أغلب النساء يجدن أنفسهن مجبرات على العمل في مختلف الأنشطة القطاعية، وعلى الإغتراب خارج الوطن لإيجاد وظيفة، ويتركز أغلبهن في قاع السلم الوظيفي بشكل غير مستقر، جزئي أو مؤقت، في ظل ظروف عمل قاسية. والملاحظ أن النساء المهاجرات سواء المغربيات أو المنحدرات من دول البحر الأبيض المتوسط، أصبحن يشكلن مخزونا من الأيدي العاملة ومن بعض الكفاءات غير المستغلة غالبا. ووفق هاته المعطيات فقد أصبحت النساء تقمن بدور تنموي مهم، سواء تعلق الأمر بدول الإقامة، بتوفيرهن يد عاملة عجزت على أن توفرها الساكنة الأصلية، أو بدول المنشأ من خلال التحويلات المالية. وأضحى دور النساء المهاجرات يكبر شيئا فشيئا في تنمية أوطانهن ومكافحة الفقر، وتدعيم ميزانية العائلة أو الدولة.

- إن الوقوف عند تاريخ المرأة بوجه عام وتاريخ المهاجرات في المنطقة الأورومتوسطية، يعني فتح مجال واسع للدخول في نقاش جوهري حول ظروف النساء في المنطقة، ومكانتهن في المجتمع ودورهن في عملية التحولات الإجتماعية. إلا أن معظم السياسات المتعلقة بالهجرة لا تزال تغفل بعد النوع وتركز بشكل أساسي على مقاربة أمنية في إدارة تدفقات الهجرة، على الرغم أن النساء أصبحن يمثلن ما يقرب من 50% من تعداد المهاجرين في الإتحاد الأوروبي. نفس الأمر بالنسبة

[48]. لقد ارتبطت الصورة النمطية لهجرة المسلم إلى ما أطلق عليها تاريخيا "بلاد الكفر" والتردد على غير المسلمين، بالتحريم ومخالفة الشرع في فقه النوازل، فقد ظلت كذلك قضية سفر المرأة المسلمة لوحدها من إحدى أهم القضايا التي تم إثارتها بشكل مستفيض من طرف مجموعة من الفقهاء، وقد تم إصدار مجموعة من الفتاوى القائلة بالتحريم القطعي لسفرها بدون محرم، حتى في حالة الحج والعمرة، استنادا على أحكام شرعية ، انطلاقا من قوله عليه الصلاة والسلام " لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم " رواه البخاري ومسلم . وبرزت اجتهادات أخرى حول النص تحاول مسايرة مقتضيات العصر وتقول بجواز سفر المرأة لوحدها من أجل الدراسة والعلم أو من أجل العمل طلبا للرزق. وحول ذات القضية، يرى يوسف القرضاوي أن ما حرم لذاته لا يباح إلا لضرورة، وما حرم لسد الذريعة فيباح للحاجة، وأن سفر المرأة بغير محرم مما حرم سدا للذريعة. كما أضاف بأن السفر في يومنا هذا لم يعد كالسفر في الأزمنة الماضية، محفوفا بالمخاطر... بل أصبح بواسطة أدوات نقل تجمع العديد من الناس في العادة، وهذا ما يجعل الثقة موفورة، ويطرد من الأنفس الخوف على المرأة. انظر :
- المهدي الوزاني، **النوازل الصغرى**، الجزء الأول، مطبعة فضالة المحمدية، 1992، صص. 418- 446.
- ابن قدامة، **المغني**، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو خرون، الجزء الخامس، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط 3، 1997، صص. 30-31-32-33.
- موقع القرضاوي، **المرأة وقضايا الحج**، 2012/09/03.
WWW.Qaradawi.net/Component/Content/article/6232.html

للدراسات الخاصة بمقاربة هجرة النساء، حيث لا زال يغفل عنها الكثير من الباحثين من ذوي تخصصات متعددة كالدراسات التاريخية، على الرغم من السبق الذي حظيت به الدراسات السوسيولوجية في هذا المجال، وهي دراسات اهتمت بمصاحبة المهاجرات في تنقلاتهن وفي أماكن عملهن واستكشافهن في منازلهن. وقد أعطت هاته الدراسات صورة ما عن المهاجرات وأوضاعهن، إلا أن مثل هاته الأبحاث المقارنة والميدانية لازالت محدودة.

- عانت النساء المهاجرات من مختلف الأجيال من التمييز والإقصاء، ومن النظرة الدونية التي ترى في المهاجرين بصفة عامة، مجرد وسيلة وأداة إنتاجية، كما تصدت لمجموعة من الأحكام والتصنيفات المسبقة التي تلصق تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بالعرب والمسلمين، ولأحكام القيمة التي تربط بين المرأة المسلمة والتخلف والخنوع والخضوع.

- إن الصورة المركبة للنساء المهاجرات توضح نماذج نسائية مختلفة ومتباينة، نساء وصلن إلى المهجر يتميزن بوضعية لا قانونية وبالهشاشة، وهو مؤشر على صعوبة اندماجهن. ونساء من التيار المهاجر القديم، غالبا ما يكون وضعهن غير مستقر، ولا يتميزن عن المهاجرات السريات إلا بمشروعية إقامتهن. ونساء مجنسات يعبئن جهودهن من أجل الاندماج داخل المجتمع المستقبل، وتعقد عليهن الدول المستقبلة أملا كبيرا على قدرتهن على الاندماج، وتعبئة جهودهن لإدماج آبائهن، لأنهن تأثروا بالثقافة الغربية في المدارس، ويعتبرن ناقلات التغيير الاجتماعي، والوسيط الثقافي القريب. ثم نساء مهاجرات لديهن شواهد، لكن الكثيرات منهن تعملن في ظروف صعبة. ثم الأطر النسائية التي استطاعت أن تندمج مهنيا وسياسيا واقتصاديا... وتبقى نسبتهن منخفضة مقارنة مع غالبية المهاجرات.

- نخلص إلى أن اندماج المهاجرات يتطلب سياسة شاملة تستهدف المهاجر والأصلي، تسمح من جهة بترسيخ قوانين وثقافة دولة الإستقبال لدى المهاجرة، وتميل من جهة أخرى إلى قبول السكان الأصليين للمهاجر وثقافته، كما يفترض الإندماج إعادة التنشئة الاجتماعية لكل من المهاجر والأصلي، من أجل التعاون وقبول الآخر مع اختلافه وتفرد.

- لازالت قضية هجرة النساء ومسألة الاندماج تحتاج إلى أكثر من دراسة تخص كل بلد هجرة على حدا مع تتبع مسار هجرة النساء المغربيات وفق مقاربة تاريخية. كما لازالت العديد من المواضيع الخاصة بالنساء والهجرة تحتاج إلى من يزيح عنها غبار الصمت ويظهرها للعيان، كما هو الأمر بالنسبة لمسألة الشيخوخة في الهجرة خصوصا في بلدان الهجرة التقليدية، كفرنسا وهولندا وبلجيكا، ثم قضية النساء المهاجرات الاقتصاديات والتنمية، وقضية المرأة المهاجرة ومسألة المثقافة. كل هذه المواضيع تحتاج دراسة خاصة ومستقلة.

التوصيات :

بعد الخوض في موضوع هجرة النساء والوقوف خلاله عند إحدى أهم قضايا الهجرة، وهي إشكالية الاندماج، وبعد التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي تم طرحها خلال هذا الموضوع، واعتبارا للطابع المركب للظاهرة التي تتطلب تتبعا واشتغالا مكثفا، يمكن التوصل إلى التوصيات والمقترحات التالية :

* أهمية تشجيع الطالبات والطلبة الباحثين وتحفيزهم على الخوض في مواضيع تهم مجال الدراسات النسائية وقضايا النوع، بما في ذلك موضوع النساء المهاجرات.

* أهمية الدراسات الميدانية حول ظاهرة الهجرة وتتبع مسار المهاجرات منذ بدايته، والاهتمام بالرواية الشفوية التي لا زالت تحتفظ بها ذاكرة بعض النساء المهاجرات من الجيل الأول اللاتي لا زلن على قيد الحياة، من أجل توثيق الذاكرة وحمايتها من الضياع، واستخدامها في كتابة تاريخ هجرة النساء.

* ضرورة تضافر جهود مختلف الباحثين في حقل الدراسات النسائية من مختلف التخصصات، من أجل إنجاز عمل متكامل حول هجرة النساء، يتطرق إلى مختلف القضايا الشائكة في هذا المجال، والتي لازالت عالقة وتحتاج إلى من يزيل عنها غبار الصمت ويظهرها للعيان.

* أهمية عقد مجموعة من الندوات والمحاضرات حول قضية الهجرة والنوع وقضايا الاندماج، بتنسيق مع مختلف جمعيات المجتمع المدني والحقوقي، بما في ذلك الجمعيات المهتمة بالشأن النسائي ومختلف الفاعلين في مجال الهجرة. تستهدف بالخصوص البعد التشريعي والحقوقي الخاص بالفئة الأكثر عرضة للانتهاكات كالنساء والأطفال.

* فتح ورشات داخل الجمعيات النسائية الخاصة بالجاليات المهاجرة بالبلد المضيف، تستهدف المهاجرة وتستجيب لاحتياجاتها المعرفية على المستوى التشريعي والحقوقي وتقدم لها كل أنواع الدعم الخارجي للتمكن من الصمود وبالخصوص المهاجرات الجدد أو اللواتي هن في وضعية غير قانونية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

.ابن قدامة (عبد الله بن أحمد)، المغني، 1997 ،تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو خرون، الجزء الخامس، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط 3،.

.ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، الجزء السادس، بدون تاريخ.

.إدريس (سهيل)، 2007، المنهل، قاموس فرنسي عربي، بيروت، دار الأدب،.

.أكمير (عبد الواحد) 2001، الهجرة إلى الموت : إسبانيا وأحداث إليخيدو، الدار البيضاء، منشورات الزمن،.

.أنقاذ، الحبيب. 2004، " بعض مظاهر من حقوق الإنسان في بلاد المهجر"، ضمن الهجرة المغاربية والعولمة : المهاجر في سياق التنمية، **دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية**، ع7.

.أوحيدة، جميلة. "المرأة المغربية المهاجرة والحلول الرسمية الحالية الهولندية"، **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط.

.البارودي، عبد الله. 1979، المغرب : **الإمبريالية والهجرة**، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ط1، بيروت.

.برجاوي، خالد. "امتياز الذكورة في القانون الدولي الخاص المغاربي"، **المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد**، عدد خاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط،

.البكاري، لبنى. 2003-2004، **الوضعية الإجتماعية للمرأة المسلمة في بلاد المهجر**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة، وحدة الشريعة والقانون، إشراف : حسن الزاهر، جامعة القرويين.

.الجطاري، بلقاسم. 2004، "الهجرة المغاربية : وضعيتها الثقافية، علاقتها ورهاناتها المستقبلية"، **دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية**، العدد 7.

.جمعية الدراسات الدولية، 2002، **منزلة المرأة في المغرب العربي والمتوسط**، تونس.

.دو ماص، باولو. 2010، "فسيفساء الهجرة المغربية (1959-2010)"، ضمن **المغرب وأوروبا ستة قرون في نظرة الآخر**، تعريب محمد بيضا، الرباط.

.سكاح، علي. 1993-1994، **المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الإندماج**، رسالة، د.د.ع، في القانون العام، مرقونة، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، الرباط.

.الشوباشي، شريف. 1992، **هل فرنسا عنصرية ؟ إشكالية الهجرة العربية والإسلامية في أوربا**، الأهرام التجارية، القاهرة.

.الغالي، كنزة. 2003، **نساؤنا المهاجرات في إسبانيا**، منشورات الزمن، الدار البيضاء.

.كلاوزينج، كاثرين. 2013، "تمكين النساء المسلمات في ألمانيا"، ضمن كتاب **النسوية والمنظور الإسلامي : آفاق جديدة للمعرفة والإصلاح**، تحرير أميمة أبو بكر، ترجمة راندا أبو بكر، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة.

. المضمض، خديجة. 2001، "هجرة النساء، الهجرة القسرية : النوع والنزوح"، **نشرة دورية**، العدد 9، مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد.

.مسدالي، فاطمة. 2009، "واقع المرأة القروية بدول المهجر"، **مجلة البادية المغربية**، ع3.

. مسدالي، فاطمة. 2008، "المرأة المغربية المهاجرة ومسألة الإندماج"، ضمن **الشيخوخة المستطابة في الخارج**، المعهد الجامعي للبحث العلمي.

.مصلح، محمد. 2000، " تفاعلات الهجرة من الناحية الاجتماعية"، ضمن سلسلة الندوات، **هجرة المغاربة إلى الخارج**، لجنة القيم الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، الرباط.

.موروكفازيتش، ميرجانا. نساء في الهجرة : "إبراز مرئية الظاهرة وتفكيك الصور النمطية"، **مجلة نقد**، ترجمة سلمى قاسيمي، المركز الوطني للكتاب، العدد 28، الجزائر.

.موفد المجلة المغربية، 2010، "مدونة الأسرة تعالج قضايا الجالية المغربية المهاجرة بحكمة العقل...وحكمة القانون"، **مجلة المغربية: المهاجرات المغربيات يقتحمن الحداثة والعولمة**، العدد 122، الرباط.

.مونيوث، خيما مارتين. 2008، **الإسلام والمسلمون في إسبانيا**، ترجمة كنزة الغالي، منشورات الزمن، الدار البيضاء.

.الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي، 200-2011، **مشروع يورميد (EUROMED)**، دراسة تم إعدادها بمساعدة الإتحاد الأوروبي وبدعم من الإدارة العامة للمعونة الأوروبية للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية ضمن برامج للتعاون في مجالات العدل والهجرة والأمن بين أوروبا ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، مركز الدراسات الدولية، جامعة سايكس.

. الوزاني، المهدي. 1992، **النوازل الصغرى**، الجزء الأول، مطبعة فضالة، المحمدية.

المراجع باللغة الفرنسية

.Ait Ben Lmadani, Fatima. 2001, Les femmes Marocaines et les vieillessement en terre d'immigration,*Confluences-Méditerranée*, 2001/4 N^{0}39, L'Harmattan.

.Carlier, Jean Yves. 1991,*"Autonomie de la volonté et statut personnel, Etude de DIP*", Thèse de doctorat d'Etat, LOUVAIN-La NEUVE.

. le *Point.fr*, Publié le 06/11/2012 sur titre : " Les secrets de la guerre Rachida Dati – Dominique Desseigne.

.Mesdali, Fatima.2010, " La vécu de la femme immigrante marocaine en Hollande*", Quarante ans d'émigration marocaine en Hollande, Bilan et perspectives*, Actes du colloque, organisé par L'institut Universitaire de larecherche scientifique et l'institut Néerlandais du Maroc-NIMAR, Rabat, 14-15 mai 2009 , 1^{ére} édition, Kawtarprint.

.Statistiques sur " La communauté marocaine résident en Espagne*", Le mariage mixte dans - les relations euro-maghrébin*, pp. 263-264.